

الفصل الثالث

(التعقبات النحوية)

يتناول هذا الفصل تعقبات الأصمعي النحوية، وتتمثل في القضايا الآتية:

- ١ - نصب الأسماء الستة بالواو، والإخلال بشرط إضافتها.
- ٢ - إعراب ما سُمي به مما جُمع بألف وتاء.
- ٣ - إشباع تاء الفاعل للمؤنثة المخاطبة ياء .
- ٤ - استعمال "ذا" في الإشارة إلى المؤنث، وإلحاق كاف الخطاب بـ "ذى" .
- ٥ - إعراب "ذو" الموصولة، والتبادل بينها وبين "الذى" .
- ٦ - مجيء "إلا" بعد "ما انفك"، و"ما زال" .
- ٧ - اقتران خبر كاد بـ "أن" .
- ٨ - نصب الجزأين بعد "كأن" .
- ٩ - اقتران مفعول "هب" بـ "أن" .
- ١٠ - تعدى الفعل ولزومه.
- ١١ - رفع المفعول به.
- ١٢ - تقديم المفعول على الفعل.
- ١٣ - إعمال العامل الثاني في الاسم الظاهر المتنازع عليه، وإبطال عمل الأول .
- ١٤ - استعمال "حيث" للزمان.
- ١٥ - استعمال "سحر" ظرفاً بدون حرف جر.
- ١٦ - مجيء "إذ" الفجائية بعد "بيناً" .
- ١٧ - استعمال حرف الجر "من" في موضع "الباء" .
- ١٨ - حذف الجار والمجرور المتعلق بالفعل أو بالمشق منه "ما يسرّني به مفروح"
- ١٩ - إضافة "أجمع" إضافة ظاهرة، والتأكيد بها بباء زائدة.

- ٢٠ - نصب المضاف إليه.
- ٢١ - حذف المضاف إليه "رجل مسلوس".
- ٢٢ - حذف المضاف مع وجود الدلالة عليه "أكلتُ مَلَّةً".
- ٢٣ - إضافة الشيء إلى نفسه "عرق النساء".
- ٢٤ - استعمال جمع الكثرة تمييزاً لأدنى العدد.
- ٢٥ - استعمال "دُون" نعتاً مجرداً من "مِنْ".
- ٢٦ - استعمال "فَعْلَى" نعتاً لمذكر.
- ٢٧ - تقديم النعت على المنعوت.
- ٢٨ - النعت بالمرادف "سفينة خَلِيَّة".
- ٢٩ - العطف بعد "بين" بالفاء.
- ٣٠ - ترك صرف ما ينصرف.
- ٣١ - نداء النكرة، ووصف المنادى المبني، ونصب تابع المنادى
- ٣٢ - قلب ألف المندوب ياء.
- ٣٣ - تنوين "صِهْ"، واستعمال "إِيْهِ" بدون تنوين.
- ٣٤ - إلحاق الضمير بأسماء الأصوات.
- ٣٥ - حذف ياء "ثمانى" وجعل الإعراب على النون.
- ٣٦ - استعمال "أَنْى" فى المجازاة.
- ٣٧ - استعمال "ما بين" بعد "شتان".
- ٣٨ - حذف همزة الاستفهام.
- ٣٩ - حذف البديل والمبدل عنه.
- ٤٠ - الإثبات والنفى.
- ٤١ - تعقبات أسلوبية.

١ - نصب الأسماء الستة بالواو، والإخلال بشرط إضافتها

لَحْنُ الْأَصْمَعِيِّ رَجُلًا قَالَ: يَا ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، كَمَا ذَكَرَ أَيْضًا فِي أَحَدِ كُتُبِهِ وَجُوبَ إِضَافَةِ "فَوْ" لَكِي تُعَرَّبَ إِعْرَابَ الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ، وَأَنْ إِعْرَابَ هَذَا الْإِسْمِ غَيْرُ مُضَافٍ فِي الشَّعْرِ لَيْسَ مُجِيزًا لَهُ فِي الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ الشَّعْرَ مَوْضِعَ اضْطِرَارٍ ^(١).

وَالصَّوَابُ عِنْدَ الْأَصْمَعِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ النُّحَوِيِّينَ "يَا ذَا الْجَلَالِ" حَيْثُ يَعْرَبُونَ الْأَسْمَاءَ السَّتَةَ بِالْحُرُوفِ نِيَابَةً عَنِ الْحَرَكَاتِ؛ فَتَرْفَعُ بِالْوَاوِ وَتَنْصَبُ بِالْأَلْفِ وَتُجَرَّ بِالْيَاءِ، وَقَدْ عَبَّرَ ابْنُ مَالِكٍ عَنْ إِعْرَابِهَا بِقَوْلِهِ ^(٢):

وَارْفَعُ بَوَاوٍ وَانصِبَنَّ بِالْأَلْفِ وَاجرر بِيَاءٍ - مَا مِنَ الْأَسْمَاءِ أَصِفِ

كَمَا يَشْتَرِطُ النَّحَاةُ إِضَافَةَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، فَإِنْ لَمْ تُضَفْ "فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ تُعَرَّبُ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ نَحْوُ: هَذَا أَبٌ وَرَأَيْتُ أَبًا وَمَرَرْتُ بِأَبٍ" ^(٣).

وَإِذَا كَانَ الْأَصْمَعِيُّ لَمْ يُصَرِّحْ لَنَا بِالشَّعْرِ الَّذِي جَاءَ فِيهِ هَذَا الْإِسْتِعْمَالُ فَقَدْ ذَكَرَ تَلْمِيزُهُ أَبُو حَاتِمٍ قَوْلَ الْعَجَّاجِ ^(٤):

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَفَا

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ السَّكَيْتِ هَذَا الْبَيْتَ، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: "وَرَبِمَا قَالُوا ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْإِضَافَةِ، وَهُوَ قَلِيلٌ" ^(٥)، كَمَا ذَكَرَ السِّيُوطِيُّ أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ: "خَصَّهُ الْبَصَرِيُّونَ بِالضَّرُورَةِ، وَجَوَّزَهُ الْأَخْفَشُ وَالْكُوفِيُّونَ وَتَابَعَهُمْ ابْنُ مَالِكٍ فِي الْإِخْتِيَارِ تَخْرِيجًا عَلَى

(١) انظر مادة (ذ و)، (ف و هـ) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهملهما معجم الأصمعي.

(٢) شرح ابن عقيل ج ١ ص ٤٣، ويرى ابن عقيل أن المذهب الصحيح هو الإعراب بحركات مقدرة على الواو والألف والياء.

(٣) السابق ج ١ ص ٥٣.

(٤) كتاب الفرق لأبي حاتم ص ٢٢٧، وقد ذكر كلام شيخه الأصمعي بالنص دون إشارة إليه.

(٥) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٨٤.

أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته فأبقى المضاف على حاله" (١) وشرح الصبان هذا بقوله: "لفظ المضاف منوى الثبوت فهو كالمذكور صراحة أى خياشيمها وفاها" (٢).

وبهذا يتضح للباحث أن الأصمعى لم يخرج فى هذين التعقيبين عن مذهب البصريين، وعن المشهور من قول جمهور النحاة، ولعل الرجل الذى لحن أمامه فى "ذو" من عامة الناس، أو من الجهلاء وممن لا تؤخذ عنهم العربية.

(١) انظر همع الهوامع ج ١ ص ١٣٢. تحقيق أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان. ط/١. ١٩٩٨م.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ج ١ ص ٧٣.

٢ - إعراب ما سُمِّيَ به مِمَّا جُمِعَ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ

خطأ الأصمعي كسر التاء بدون تنوين في قول الأعشى:

تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتٍ ذَهْرًا

وقال: لا يكون إلا مُنَوَّنًا: عَانَاتٌ أو بنصب التاء لشبهه بالهاء^(١).

ومن الواضح اقتصار الأصمعي على المذهب المشهور، وعدم أخذه بالمذهب الذي يرفع هذا النوع من الجموع بالضمّة، وينصبه ويجره بالكسرة، ويُزِيل منه التنوين؛ فيقال: هذه أذرعاتُ، ورأيتُ أذرعاتٍ، ومررتُ بأذرعاتٍ، وهناك مذهب ثالث يرفع هذا الجمع بالضمّة وينصبه ويجره بالفتحة مع حذف التنوين أيضًا؛ فيقال: هذه أذرعاتُ ورأيتُ أذرعاتَ ومررتُ بأذرعاتَ. وقد رُوِيَ على هذه المذاهب الثلاثة قول امرئ القيس^(٢).

تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلِهَا بِيَثْرَبَ أَدْنَى أَهْلِهَا نَظَرٌ عَالِي

(١) انظر مادة (ع و ن) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) انظر البيت، والاستشهاد به على المذاهب النحوية الثلاثة في إعراب ما سُمِّيَ به مما جمع بألف وتاء في شرح ابن عقيل ج ١ ص ٧٥ - ٧٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج ١ ص ٦٣، وشرح التصريح على التوضيح ج ١ ص ٨٣، وحاشية الصبّان على الأشموني ج ١ ص ٩٤.

٣ - إشباع تاء الفاعل للمؤنثة المخاطبة ياء

ذكر بعض العلماء إنكار الأصمعي إشباع التاء في قولهم: "أَنْتِ أَكَلْتِيهِ"^(١)، وقد تأثر برأى الأصمعي بعض اللغويين منهم عبد اللطيف البغدادي^(٢).

ولكن صحَّح هذا الاستعمال بعض العلماء بوروده في بعض الأحاديث^(٣) منها: "بئس ما جَزَيْتِيهَا"، و"ألا أخبرتيها"، و"عصرتيها"، و"لو راجعتيها".

ويضيف الباحث أن سيبويه نقل هذا الاستعمال عن الخليل، وعدّه لغة^(٤)، كما جاء في حديث أبي بكر أنه قال لابنته عائشة عند موته: "إني كنتُ نَحَلْتُكَ جَادًا عَشْرِينَ وَسَقًا مِنَ النَّخْلِ بُوْدَى أَنْكَ كُنْتَ حَزَّتِيهِ فَأَمَّا الْيَوْمَ فَهُوَ مَالُ الْوَارِثِ"^(٥).

كما يستأنس الباحث في تصحيح هذا الاستعمال بما يُسمَّى مَطْلُ الحركات، وقد مثَّلوا عليه بقول: "أنظور" بمعنى "أنظر"، و"القرنفول" بمعنى "القرنفل"، وخرَجَ به ابن جني قراءة الحسن "سأوريكم دار الفاسقين"^(٦).

(١) انظر حرف الياء من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهتمه معجم الأصمعي.

(٢) كتاب ذيل فصيح ثعلب لعبد اللطيف البغدادي ص ٢٦.

(٣) وقع بعض هذه الأحاديث في صحيح مسلم، ومسنَد أحمد، وقد خرَّجها د. شعبان صلاح في تحقيقه كتاب: بحر العوام لابن الحنبلي ص ١٦٤، ١٦٥.

(٤) الكتاب ج ٤ ص ٢٠٠، وقد نقل ابن الحنبلي أيضًا في بحر العوام ص ١٦٤ عن يونس أنها لغة.

(٥) هكذا وجدته في تهذيب اللغة للأزهري (ج د) ج ١٠ ص ٤٥٧، ومعنى جاد: مقدار.

(٦) المحتسب - الأعراف / ١٤٥.

٤ - استعمال "ذا" فى الإشارة إلى المؤنث، وإلحاق كاف الخطاب بـ "ذى"

روى أبو حاتم عن شيخه الأصمعى إنكاره استعمال "ذا" فى الإشارة إلى المؤنث؛ لأن "ذا" لا يكون إلا لمذكر، كما روى عنه إنكاره إلحاق كاف الخطاب بـ "ذى"؛ لأنه ليس فى كلام العرب "ذيك" البتة^(١).

والتعقب الأول موافق لكلام النحاة حيث نصُّوا على أن "ذا" للمفرد المذكر، و"ذى" للمفردة المؤنثة^(٢)؛ يقال: ادخل ذا الدار، والبس ذى الجُبَّة، وأما التعقب الثانى الذى وافقه فيه بعض اللغويين والنحويين^(٣) فقد انبرى للدِّقّاق عنه ابن درستويه الذى قال: "وأما قوله: تقول: تلك المرأة ولا تقل: ذيك المرأة، فإنه خطأ^(٤) فليس كما قال، وإن كانت العامة تستعمله والعرب تتجنَّبُه؛ لأن ذى وتى وتا كلُّها إشارات إلى ما قرُب ودنا، والكاف تلحقها للإشارة إلى ما بعد وتراخى. وهى مع الكاف بمنزلتها بغير كاف، يقال: هاتى، وهذى، ولكن لما قلَّ استعمال العرب "ذيك" توهم أنه خطأ ولم يتأمل القياس. وقد تترك العرب استعمال الكثير من الصواب المنقاس الصحيح للاستغناء عنه بغيره، لا لأنه خطأ، كتركهم استعمال الماضى، واسم الفاعل، والمصدر، من يذر ويذع استغناء بترك تركاً فهو تارك، وليس واحد من ذلك خطأ^(٥).

وبهذا يتضح أن الأصمعى راعى هنا السماع فقط، ولم يراعِ القياس.

(١) انظر مادة (ذا)، (ذى) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) شرح الأنموذج فى النحو للزمخشري. شرح الأرببلى ص ٨١ تحقيق د. حسنى عبد الجليل يوسف. مكتبة الآداب. القاهرة. ط/١٩٩٠م، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ج ١ ص ١٢٣، وقطر الندى وبل الصدى له ص ٦٢، وشرح شذور الذهب له ص ١٣٥.

(٣) الفصحى لثعلب. تحقيق مذكور ص ٣١٦، وتهذيب اللغة للأزهري (ذ ا) ج ١٥ ص ٣٣.

(٤) إلى هنا كلام ثعلب، وما بعده لابن درستويه ردًّا عليه.

(٥) تصحيح الفصحى لابن درستويه ص ٤٦٧، وهو مذهب ابن هشام كذلك حيث قال فى شرح شذور الذهب أثناء حديثه عن أسماء الإشارة ص ١٣٥: "وتلحقهن فى البعد كاف خطابٍ حرفيةً".

٥ - إعراب "ذو" الموصولة، والتبادل بينها وبين "الذى"

ذكر أبو حاتم عن شيخه الأصمعي أن "ذو" التي بمعنى "الذى" لا تكون في الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد، وليست بالصفة التي تُعرَّب، كما ذكر قول العرب: ما أحسنت بذى تسلم، وأنه لا يقال: بالذى تسلم (١).

ويقصد الأصمعي أن "ذو" آخرها الواو رفعاً ونصباً وجرّاً، نحو: جاءنى ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام، حيث تلزم البناء فى حالات الإعراب الثلاث. وهذا الذى قاله هو الأشهر فى "ذو"، "ومنهم من يُعرِّبها: بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جرّاً؛ فيقول: جاء ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررت بذى قام، فتكون مثل "ذو" التي بمعنى صاحب، وقد روى قوله:

فإمّا كرامٌ مُوسِرونَ لقيتُهُم فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا
بالياء على الإعراب، وبالواو على البناء (٢).

وقد كان ابن مالك دقيقاً حين استعمل لفظ الشهرة بقوله (٣):

ومنّ وما وأل - تُساوى ما ذُكر وهكذا (ذو) عند طيئٍ شُهر

وقد فهم الأشمونى هذا فقال: "الأشهر فيها البناء عند طيئ" (٤)، وبهذا يكون الأصمعي قد راعى الأشهر والأكثر، ويرى الباحث أنه لا مانع من استعمال القليل ما دام لا يحدث لبساً ولا خطأ.

وأما رفضه استعمال "الذى" فيما حكاه عن العرب، فهذا تمسك منه بالمسموع، ولكن القياس والمعنى لا ينكرانه.

(١) انظر مادة (ذو) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٥٠ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد. مكتبة دار التراث. القاهرة ط ٢٠١٩ م.

(٣) السابق ج ١ ص ١٤٦.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ج ١ ص ٦٨. دار إحياء الكتب العربية. القاهرة. (د.ت.).

٦ - مجيء "إلا" بعد "ما انفك"، و"ما زال"

خطأ الأصمعي ذا الرمة في قوله^(١):

حراريح ما تنفك إلا مناخةً على الخسف أو نرمي بها بلداً قفراً

كما خطأه في قوله:

ما ظل مذ أوجفت في كل ظاهرة بالأشعث الورد إلا وهو مهموم

وقال: ومن روى: مازال مذ وجفت، فقد أخطأ، لا يكون: مازال إلا وهو مهموم^(٢).

وسبب تخطئة الأصمعي أنه لا يقال: مازال محمدٌ إلا قائماً^(٣)؛ وذلك لأن "ما زال" إيجاب^(٤)، كما لا يصح أن يقال: كان محمدٌ إلا قائماً.

وقد التمس المازني لقول ذي الرمة وجهًا آخر قائلاً: "أخطأ الأصمعي، وما تنفك: كلام تام، ثم قال: إلا مناخة، على الاستثناء المنقطع"^(٥).

كما التمس ابن بري وجهًا للبيت الأول، وهو أن خبر "تنفك" قوله: على الخسف، وتكون "إلا مناخة" منصوبة على الحال، وكأنه قال: ما تنفك على الخسف

(١) انظر مادة (أ ل ل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) يبدو أن الأصمعي كان يروي البيت: مازال مذ وجفت بدلاً من: ما ظل مذ أوجفت.

(٣) الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي ص ٢٢٠. تحقيق سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة. ط ١٩٨٠/٣.

(٤) همع الهوامع للسيوطي ج ١ ص ٣٧٩، ومن الغريب قول المرزباني في الموشح ص ٢٣٧: "ما: جدد، وإلا: تحقيق، فكيف يجتمعان؟".

(٥) إعراب القرآن للنحاس - البيئة/١.

والإهانة إلا في حال الإناخة فإنها تستريح^(١)، ولكن ابن هشام وصف هذا التخريج بأنه "فاسد لبقاء الإشكال؛ إذ لا يقال: جاء زيد إلا راكباً"^(٢).

وأما البيت الثاني فقد خرّجه الأزهرى على أن "ما ظل هنا ليس بتحقيق إنما هو كلام مجحود محققٌ بالإلا"^(٣) والذي يبدو للباحث أنه يمكن تخريج البيتين كذلك على زيادة "إلا" كما في قول الشاعر^(٤):

أرى الدهر إلا منجنوناً بأهله وما طالب الحاجات إلا مُعلّلاً

وقد ذكرت بعض المصادر أن الأصمعي نفسه قال بهذا القول في بيت ذى الرمة الأول^(٥)، ولا أدري إن كان قوله هذا تعقباً أو تخريجاً^(٦)؛ فيكون بذلك قد رجع عن تعقبه.

وبهذا يتضح أن الاستعمال صحيح، ولكن الأصمعي أخذ بالمشهور، ولم يسعه التأويل.

(١) هكذا نقل عنه ابن منظور في اللسان (ف ك ك)، ولم أجده في المطبوع من حواشى ابن برى؛ لأنه ينتهى عند حرف الشين.

(٢) مغنى اللبيب لابن هشام ص ١٠١.

(٣) تهذيب اللغة (ش ع ث) ج ١ ص ٤٠٧.

(٤) المحتسب - هود/ ١١١، والقول بالزيادة هو رأى ابن جنى، وقد خرّج عليه قراءة ابن مسعود، والأعمش: "إن كلُّ إلا ليوفينهم"، وقد نسب ابن يعيش القول بالزيادة إلى المازنى حيث قال عن البيت الأول: "فأما قول ذى الرمة فإن الأصمعي والجرمي قالوا: أخطأ ذو الرمة، ووجه تخطئته أن يكون مناخة الخبر، وتكون إلا داخلة عليه، وذلك خطأ على ما تقدم: قال المازنى: إلا فيه زائدة...." شرح المفصل ج ٧ ص ١٠٦، وفسّر بعضهم على هذه الزيادة قوله: "بما لا يسمع إلا دعاء ونداء" انظر البحر المحيط - البقرة/ ١٧١.

(٥) ارتشاف الضرب ج ٢ ص ٢٩٤، ومغنى اللبيب لابن هشام ص ١٠١، وجمع الهوامع ج ٢ ص ٢٠٣.

(٦) ينبغى أن يكون تخريجاً؛ لأن ذا الرمة كما وصفه الأصمعي نفسه: حجة بدوى. انظر الموشح ص ١٢٣، وانظر رأى يوهان فك في العربية ص ٤٤.

أورد بعض العلماء عن الأصمعي أنه قال: لا يقول عربى: كاد أن، وإنما يقولون: كاد يفعل^(١). وهذا يتناقض مع ما وجدته الباحث في أشهر كتب الأصمعي حيث أنشد قول علباء بن أرقم بن عوف^(٢):

بصرتُ به يوماً وقد كاد صُحبتى
من الجُوع أن لا يبلغوا الرَّجْمَ مِ الوَحْمِ
كما وجد الباحث بيتاً ذكر الصغانى أنه من أراجيز الأصمعي، وهو قول
رؤبة^(٣):

قد كاد لما نام أن يموتاً

وإذا صحَّ ما ذكره هؤلاء العلماء من إنكار الأصمعي، فلعله رجع عنه؛ لأن
عبارة "لا يقول عربى....." يعوزها الاستقراء، كما أن هذا الاستعمال جاء فى
الكلام الفصيح، وقد انبرى على بن حمزة البصرى للردِّ على الأصمعي ومن قال
بقوله من جماعة النحويين^(٤)؛ فنذكر خمسة شواهد منها بيت لذى الرمة، وبيتان من
إنشاد ابن الأعرابى، وآخر من إنشاد أبى زيد، كما ذكر قول بعض الرجاز^(٥):

قد كاد من طُول البلى أن يمصحاً

(١) انظر مادة (ك و د) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) الأصمعيات ص ١٥٨، أصمعية رقم ٥٥ .

(٣) ديوان رؤبة ص ١٧١، والتكملة للصغانى (ط ر ق)، ويؤيد قول الصغانى ما سبقت الإشارة إليه فى تمهيد البحث من أن الأصمعي روى ديوان رؤبة .

(٤) هكذا فى بقية التنبيهات على أغلاط الرواة ص ١٨٧، ولعلها مبالغة منه.

(٥) هذا قول على بن حمزة، والبيت منسوب لرؤبة فى الكتاب ج ٣ ص ١٦٠، والصاحح للجوهري (ك و د)، وكتاب الجمل للزجاجى ص ٢٠٢، وهو فى ملحق ديوان رؤبة ص ١٧٢، وعاب الصغانى فى التكملة (ك و د) على الجوهري هذه النسبة قائلاً: "وليس لرؤبة، ولرؤبة أرجوزة، وليس هذا المشطور منها".

كما استدلل ابن كمال باشا بقول الشاعر (١) :

أبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تَغْنُوا السِّيفَ عَنِ السَّلِّ

ويستدلُّ الباحث - زيادة على ما سبق - بقول الآخر (٢) :

يَكَادُ عَنْهُ الْجِلْدُ أَنْ يَنْقَادَا

كما يستدل بما أنشده قطرب (٣) :

صَارَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتِ وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَّاتِ

ولم يكن هذا الاستعمال مقصوراً على الشعر وحده، فقد وجده الباحث في النثر الفصيح (٤)، ومن ذلك قول سيد الفصحاء: "أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل. وكاد أمية بن أبي الصلت أن يُسلم" (٥)، وقوله عليه الصلاة والسلام: "كاد الفقر أن يكون كُفراً، وكاد الحسد أن يغلب القدر" (٦)، ومنه قول أعرابي في امرأة: "كاد الغزال أن يكونها لولا ما تمّ منها وما نقص منه" (٧)، كما جاء في مثلٍ للعرب: "كاد العروس أن يكون أميراً" (٨).

(١) رسائل ابن كمال باشا ص ٢٤، وعلق عليه بقوله: "وليس ذلك بضرورة لتمكّنه من أن يقول: لدى الحرب مغنون (كذا!!) السيوف عن السلّ"، وانظر الشاهد في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٢١٨.

(٢) انظر أساس البلاغة للزمخشري (ش د د).

(٣) انظر البيت بتخرجه في شرح المفصل لابن يعيش ج ٥ ص ٨٩، وكرره ج ٩ ص ٨١، والبيت شاهد على إبدال الهاء تاء في الوقف.

(٤) انظر نهج البلاغة ص ٤٩٤، والفاضل للمبرد ص ١١٥.

(٥) رواه البخاري من حديث أبي هريرة. انظر فتح الباري. كتاب مناقب الأنصار. باب أيام الجاهلية. حديث رقم ١٨٤١.

(٦) حلية الأولياء ج ٣ ص ٥٣ في ترجمة يزيد بن أبان الرقاشي، وكرره في ص ١٠٩ في ترجمة الحجاج بن الفرافسة، وكرّره في ج ٨ ص ٢٥٣ في ترجمة يوسف بن أسباط، وهناك أحاديث أخرى جمعها ابن كمال باشا في رسائله ص ٢٣ نقلاً عن البخاري، ومسلم، والترمذي، وأبي داود.

(٧) جمهرة خطب العرب ج ٣ ص ٢٩٩.

(٨) الفاضل للمبرد ص ١١٥.

وهذه النماذج تردّ قول الأصمعي ومن وافقه ^(١)، كما تردّ قول سيبويه
الذي قصر هذا الاستعمال على الشعر فقط ^(٢)، وقول الخفاجي الذي وصفه بعدم
الفصاحة ^(٣)، ويبدو للباحث أن هؤلاء قد راعوا الاستعمال القرآني ^(٤).

-
- (١) ممن وافقه الحريري مثلاً في درة الغواص ص ٣١٦ .
- (٢) انظر الكتاب ج ٣ ص ١٦٠، وقد عبّر عن هذا أبو حيان في ارتشاف الضرب ج ٢ ص ١٢٠ حيث
قال عن هذا الاستعمال: "عند أصحابنا من الضرورة، ولا يقع في الكلام".
- (٣) هكذا وصفه - بكل أسف - في شرح درة الغواص ص ٣٦١ على الرغم من تصحيحه هذا
الاستعمال واستشهاده عليه ببيت ذي الرمة، والبيت المنسوب إلى روبة !!
- (٤) انظر مثلاً البقرة/ ٧١، والأعراف/ ١٥٠ .

٨ - نصب الجزأين بعد "كأن"

ذكر ابن هشام الأنصاري أن أبا عمرو والأصمعي لحنا أبا نخيلة بحضرة
الرشيد في قوله:

كأنَّ أذنيه إذا تشوَّفا قادمة أو قلماً مُحرفاً

حيث إنه نصب المبتدأ والخبر بعد " كأن " .

ويبدو للباحث أن ابن هشام كان يوافق الأصمعي في قوله
حيث بدأ كلامه قائلاً : " زعم قوم أن كأن قد تنصب الجزأين " (١)
ثم عقَّب بقوله : " وهذا وهم فإن أبا عمرو توفي قبل الرشيد " (٢)

وعلى العكس من ذلك أجاز الأشموني هذا الاستعمال حيث
قال بعد أن حكى أن اللغة المشهورة نصب المبتدأ ورفع الخبر:
«وحكى قوم منهم ابن سيدة أن قومًا من العرب تنصب بها الجزأين
معًا من ذلك قوله:

إذا اسودَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ وَلَتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنْ حُرَّاسْنَا أُسْدَا

وقوله:

يا ليت أيامَ الصِّبا رَواجعًا

(١) انظر مادة (ك أن ن) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم
الأصمعي

(٢) يصحَّ توهيم ابن هشام إذا كان المقصود أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٩هـ) ، ولست أدري لماذا
استبعد ابن هشام أن يكون المقصود هنا أبا عمرو الشيباني (ت ٢٠٥هـ)؟! ، وقد كانت بينه وبين
الأصمعي لقاءات ومناظرات عديدة بحضرة الرشيد (ت ١٩٣هـ) انظر الأعلام للزركلي ج ٩
ص ٤٣ ، وبغية الوعاة للسيوطي ج ١ ص ٤٤٠ ، ج ٢ ص ٢٣٢ ، وانظر بعض هذه المناظرات في
الفاضل للمبرد ص ٨٥ ، ومجالس العلماء للزجاجي (مجلس الأصمعي مع أبي عمرو الشيباني)
ص ١٨ ، ١٥٦ ، والخصائص (باب في سقطات العلماء) ج ٣ ص ٢٩٧ ، والمصون في الأدب
ص ١٨٧ .

ثم ذكر البيت الذى نسبه ابن هشام لأبى نخيلة^(١).

وقد علّق الصّبّان على كلام الأشمونى قائلاً : "ظاهره أن ذلك لغة وبه صرّح بعضهم ، ومنع الجمهور ذلك وأولّوا ما ثبت منه بأن الجزء الثانى حال والخبر محذوف " ^(٢) فى حين استدلّ الفيومى^(٣) قبل ابن هشام والأشمونى والصّبّان بقراءة: "إنا من المجرمين منتقمين" ^(٤) .

وبهذا يكون قول الأصمعى موافقاً للجمهور وللأشهر، ولم يأخذ بالقليل النادر ولم يسعه التأويل فى الإعراب .

(١) حاشية الصّبّان على شرح الأشمونى ج ١ ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، وذكر محمد محبى الدين عبد الحميد هذه الأبيات ونسب البيت إلى محمد بن ذؤيب العماني كما أضاف شاهداً آخر لأمري القيس. انظر تحقيقه: أوضح المسالك لابن هشام ج ١ ص ٢٨٧ هـ ١ ، وتحقيقه شرح ابن عقيل ج ١ ص ٣٤٦ هـ ٢ .

(٢) السابق ج ١ ص ٢٦٩ .

(٣) المصباح المنير (ل ي ت) .

(٤) سورة السجدة/ ٢٢، ولم أعثر على هذه القراءة فى موضعها من المحتسب لابن جنى، ولا مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه، ولا الكشف للزمخشري، ولا البحر المحيط لأبى حيان، ولا روح المعانى للآلوسى، ولا معجم القراءات القرآنية، ولم يبيّن لنا الفيومى صاحب هذه القراءة!!

نقل الأزهرى عن أبى حاتم أن الأصمعى خطأ قولهم: هَبْ أُنَى فَعَلْتُ ذاك؛ لأن العرب تقول: هَبْنِي فَعَلْتُ ذاك ^(١) وإذا كان بعض اللغويين قد قالوا بقول الأصمعى ^(٢) فقد أجاد الدفاع عن هذا الاستعمال ابن برى فى قوله: "إذا جُعِلَ هَبْنِي بمعنى احسبني وعُدْنِي، فلا يمتنع أن تقول: هَبْ أُنَى فَعَلْتُ، كما تقول: احسب أُنَى فَعَلْتُ، وعُدَّ أُنَى فَعَلْتُ" ^(٣)، وشرح الخفاجى قول ابن برى فقال: "يريد أنه إذا كان هَبْ" بمعنى "احسب" مما يتعدى إلى مفعولين كَعَلِمْتُ زَيْدًا فاضلا، جاز أن تُسَدَّ أَنْ ومعمولاها مسدَّهما" ^(٤).

ولم يكتفِ الخفاجى بهذا القياس بل أجاز هذا الاستعمال بالسماع قائلا: "زعم الحريري أن قول الخواص: هَبْ أَنْ زَيْدًا قائم لحن، وذهل عن قول القائل: هَبْ أَنْ أبانا كان حمارًا" ^(٥).

وقد لفت انتباه الباحث أن ابن هشام اللخمي صحح هذا الاستعمال بقول أبى العلاء:

فهبْ أُنَى دَعَوْتُكَ لِلتَّصَافِي عَلَى غَيْرِ الْمُعْتَقَةِ الشُّمُولِ

ودافع عن نظريته قائلا: "وأبو العلاء وإن كان لا يُحْتَجُّ بشعره فإنه يُحْتَجُّ بعلمه؛ لأنه كان إمامًا فى اللغة نهاية فى الثقة، وقلَّ أن يخفى عليه هذا القدر، وقد

(١) انظر هذا التعقب فى مادة (و ه ب) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) انظر تقويم اللسان لابن الجوزى ص ١٨٦، وكتاب ذيل فصيح ثعلب لعبد اللطيف البغدادى ص ٢٥، وتصحيح التصحيح للصفدى ص ٥٢٩، وعقد الخلاص لابن الحنبلى ص ٢٢٨.

(٣) حاشية ابن برى على درة الغواص ص ٧٨٧.

(٤) شرح الخفاجى على درة الغواص ص ٤٢١.

(٥) السابق ص ٤٢٢، وقد نقل هذا القول الألوسى فى كشف الطرة ص ٤٣٩، وذكر أن هذه المسألة -

وهى من مسائل الميراث - مشهورة بالمُشْرَكَّة، وبالْحِمَارِيَّة، وبالْحَجَرِيَّة، حيث جاء فى رواية أخرى: هَبْ أَنْ أبانا كان حمارًا، وانظر المحكم (ح م ر) ج ٣ ص ٢٥١.

شرح شعره الأستاذ ابن السّيد، وكان مقدّمًا في الأعيان معدودًا من جملة أهل هذا الشأن، ولم يقع له اعتراض على هذا البيت بل جوّزه^(١) ثم ينتقد الحريري فيقول: "ولو قال الحريري إن استعمال هب مع إلحاق الضمير المتصل به أكثر كان أصوب، فإن قال قائل: إن استعمال أبي العلاء إنما كان على وجه الضرورة فالجواب أنه لا ضرورة لها هنا؛ لأنه لو قال:

فهبني قد دعوتك للتصافى

لأتزن البيت ولم تكن فيه ضرورة"^(٢)

ومما يلفت الانتباه كذلك أن الباحث عثر على هذا الاستعمال في إحدى مقامات الحريري فقد جاء في المقامة الحجرية: "وهب أن لك البيت كما ادّعتْ يحصلُ بذلك حجْمُ قَدَالِكِ؟"^(٣) مع أن الحريري تبع الأصمعي في تعقب هذا الاستعمال!! وقد أحسن مجمع اللغة العربية المصري حين أجاز هذا الاستعمال اعتمادًا على كلام ابن بري والخفاجي^(٤).

وبهذا يظهر للباحث أن الأصمعي خطأً هذا الاستعمال بناءً على أمثلة مشهورة، مضحياً بأمثلة أخرى لا تقل عنها شهرة، ومضحياً كذلك بالقياس الذي يجيزها.

(١) المدخل إلى تقوم اللسان لابن هشام اللخمي ص ١٨٠ .

(٢) السابق ص ١٨٠ .

(٣) شرح مقامات الحريري للشريشي ج ٣ ص ٤٠٣، ومن اللافت للنظر أن زهدى جار الله خطأً هذا الاستعمال. انظر: الكتابة الصحيحة ص ٣٩٨ .

(٤) انظر كتاب الألفاظ والأساليب ج ١ ص ٥٠ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. القاهرة ١٩٧٧ م .

١٠ - تعدّي الفعل ولزومه

تَعَقَّبَ الأصمعي سبعة عشر فعلاً منها ما أنكر استعماله لازماً والصواب عنده استعماله متعدّياً، ومنها ما أنكر استعماله متعدّياً والصواب عنده استعماله لازماً، ومنها ما أنكر استعماله متعدّياً بحرف الجر، والصواب عنده تعدّيته بنفسه، ومنها ما أنكر تعدّيته بنفسه، والصواب عنده تعدّيته بحرف الجر، ومنها ما أنكر استعماله متعدّياً لمفعولين، والصواب عنده تعدّيته لمفعول واحد. فقد أورد العلماء بعض العلماء أنه أنكر دَفَقَ الماء، والصواب دَفَقْتُهُ، وأنكر رَكَضَ الفرس، والصواب رَكَضْتُهُ، وأنكر نصَّ البعير، والصواب نصصْتُهُ، وأنكر أَشَاطَ بدمه، والصواب أَشَاطَ دمه، وأنكر أَخْلَفَ الله عليك بخير، والصواب أَخْلَفَ اللهُ عليك خيراً، وأنكر خَلَفَ الله عليك خيراً، والصواب خَلَفَ اللهُ عليك بخير، ولا يقال، أرض مُرْدَّة ولا مردودة، ولكن مُرَدَّ عليه، ولا يقال: شكرتُ زيداً، ولكن شكرتُ له، ولا يقال: حديث مستفاض، ولكن: حديث مستفيض، ولا يقال: أقرأه السلام، ولكن اقرأ عليه السلام، ولا يقال: أوعدته شراً، ولكن أوعدته بالشر، ولا يقال: ما ألوك جهداً، ولكن ما ألوتُ جهداً، ولا يقال: أقرئه السلام، ولا يقال في الوعيد إلا أوعدته، ولا يتعدّى إلى مفعول آخر، ولا يقال: أسأتُ به ظناً، ولا سؤتُ به الظن، ولكن أسأتُ به الظن وسؤتُ به ظناً، ولا يقال: مَنْ دعا لي غزِيلِي، ولكن من دعا لغزِيلٍ (١).

ولكن وجد الباحث ما يصحّ هذه الاستعمالات؛ فقد قال ابن فارس: "دَفَقَ الماء، وهو ماء دافق" (٢)، وكذا قال ابن سيده، وابن منظور، والفيومي، وحكاه الصغاني، والفيروز آبادي عن الليث (٣).

(١) انظر مادة (أ ل و)، (خ ل ف)، (د ع و)، (د ف ق)، (ر ذ ذ)، (ر ك ض)، (س و أ)، (ش ك ر)، (ف ي ض)، (ق ح ط)، (ق ر أ)، (ن ص ص)، (و ع د) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، ولم يذكر معجم الأصمعي من هذه التعقبات سوى خمس فقط.

(٢) مجمل اللغة، ومقاييس اللغة (د ف ق).

(٣) المحكم، والتكملة للصغاني، ولسان العرب، والمصباح المنير، والقاموس المحيط (د ف ق)، في حين اكتفى ابن دريد في جمهرته بالتعدّي، وصرّح الجوهري في الصحاح بإنكار اللزوم.

وإذا كان بعض اللغويين قد تبعوا الأصمعي في إنكار "ركض" لازماً^(١)، فقد أجاز هذا الاستعمال الخليل، وأبو زيد^(٢)، وأبو حاتم^(٣)، ودافع عنه ابن بري فقال بحق: "ركض الفرس وركضته من باب رجع ورجعته، وما المانع أن يقال: ركضتُ الفرس وركض الفرس، كما قيل: نصصتُ الراحلة ونصتُ هي"^(٤).

ويدافع الباحث كذلك عن هذا الاستعمال بقول خدّاش بن زهير^(٥):

ونحن إذا ما الخيل أدرك ركضها ليسنا لها جلد الأساود والنمّر

وقول كعب بن زهير^(٦):

وقال للقوم حاديههم وقد جعلت ورقُ الجنادب يركضن الحصى: قيلوا

وقد أحسن يوهان فك حين انتقد الحريري وثعلباً في تخطئة هذا الاستعمال^(٧)؛ "لأن الفعل ورد لازماً بمعنى جرى، ومتعدّياً بمعنى ضرب"^(٨).

(١) الألفاظ لابن السكيت ص ٦٨٥، وكتاب تمام فصيح الكلام لابن فارس ص ٣٤، ودرّة الغواص للحريري ص ٤٧٥، وما تلحن فيه العامة لابن الجوزي ورقة ٨٢، وغلطات العوام للسيوطي ورقة ١٣١.

(٢) كتاب العين (ركض) ج ٥ ص ٣٠١، وكتاب الأفعال للسرقسطي ج ٣ ص ٢٧.

(٣) المخصص (طيران الطير وعكوفها) ج ٨ ص ١٣٨.

(٤) حاشية ابن بري على درّة الغواص ص ٧٩٦، وقد استدّل ابن بري كذلك بشاهد شعري، وما أحسن قول الفيومي في المصباح (ركض): "ولا وجه للمنع بعد نقل العدل، وركض البعير: ضرب برجله، مثل رمح الفرس".

(٥) جمهرة أشعار العرب ص ٢٤٥، وكان في وسع الشاعر أن يقول: ركضنا؛ وعلى هذا فليس في البيت ضرورة.

(٦) السابق ص ٣٦٨.

(٧) لم ينكر ثعلب هذا الاستعمال صراحة، وإنما اكتفى بالبناء للمجهول؛ ففهم من كلامه أنه ينكر الفعل لازماً. انظر كتاب الفصيح. تحقيق مذكور ص ٢٧٠، والتلويح للهيروى ص ١٥.

(٨) العربية ص ٢٢٠.

ومما يلفت نظر الباحث أن الأصمعي حكى "رجنت الناقة بالمكان ورجنتها أنا" (١) وقد كان في وسعه أن يجيز هذه الأفعال الثلاثة قياساً على ذلك، ولكنه أخذ بالسماع فقط، وربما لم يسمع قول خدّاش، وكعب، كما يلفت النظر أن ابن برى أجاز استعمال "ركض" لازماً قياساً على استعمال "نص" وكأن استعمال "نص" مشهور، مع أن الباحث لم يعثر على جواز ذلك حيث اكتفى جلّ اللغويين باستعماله متعدياً بل صرح بعضهم بإنكاره لازماً، فقد قال الزبيدي: "وفي العباب: ولا يقال منه فعل البعير: أى لا يُبنى من النصّ فعل يُسند إلى البعير" (٢).

وأما تعدية الفعل "أشاط" إلى المفعول بحرف الجر فقد أجازها الخليل، وابن دريد (٣)، وأما "خلف"، و"أخلف" فقد جاء في رسالة لابن المقفع: "أخلف الله عليك بخير" (٤)، وأجاز ابن دريد، وابن سيدة، والفيروزآبادي "خلف الله عليك خيراً" (٥)، وقال ابن القوطية: "خلف الله عليك بخير وأخلف" (٦)، وقال الآلوسي: "أخلف جلّ شأنه لك بخير، وقد يُحذف الحرف" (٧).

وقد أجاز أبو مسحل الأعرابي أن يقال: "أرض مُرْدّة ومُرْدّة عليها، من الرّذاذ" (٨)، وقال أبو زيد: "قططت السماء فهي مقطّطة وأرذت فهي مُرْدّة" (٩)،

(١) حكى ذلك أبو عبيد في الغريب المصنف. تحقيق د. العبيدي ص ٥٩٢.

(٢) تاج العروس (ن ص ص).

(٣) انظر كتاب العين (ش ي ط) ج ٦ ص ٢٧٥، وكتاب جمهرة اللغة (ش ط ي) ج ٣ ص ٥٩، وانظر المخصص (الدم وأسماءه) ج ٦ ص ٩٥.

(٤) جمهرة رسائل العرب ج ٣ ص ٥٨.

(٥) كتاب جمهرة اللغة (خ ف ل) ج ٢ ص ٢٣٧، والمحكم، والقاموس المحيط (خ ل ف).

(٦) الأفعال لابن القوطية ص ٣٠.

(٧) كشف الطرة ص ١١٠، وانظر المضباح (خ ل ف).

(٨) كتاب النوادر لأبي مسحل ص ٣٧٠.

(٩) كتاب المطر لأبي زيد ص ١٠١، وعلى ذلك فالأرض مُرْدّة.

وحكى ابن فارس، والأزهري، وابن سيدة عن الكسائي جواز "أرض مُردّة" ^(١)،
وحكى ابن سيدة عن أبي حنيفة، وثعلب: "أرض مردوذة" ^(٢).

وأما تعدية الفعل (شكر) إلى المفعول به بنفسه فيرى الباحث أن الأصمعي
راعى في هذا التعقب الاستعمال القرآني ^(٣)، وقد سبقت الإشارة إلى حجة هذا
المقياس، وأن عدم ورود اللفظ أو الأسلوب في القرآن الكريم لا يصلح حجة للنفي،
ولكن يصلح حجة للإثبات فقط، وأن ما يرد فيه يمثل قمة الفصاحة العربية.

ولا يلزم الأصمعي الاستشهاد على صحة هذا الاستعمال بأشعار الفصحاء؛
لأن الأصمعي لم ينكر ذلك ^(٤)، وإذا كان بعض اللغويين قد أجازوا هذا الاستعمال
على أنه لغة غير فصيحة دون أن يقدموا شاهداً عليه ^(٥) فإن الباحث يراه فصيحاً
ويستدل على ذلك بوروده على لسان سيد الفصحاء في بعض أحاديثه، ومنها قوله:
"لا يشكر الله من لا يشكر الناس" ^(٦)، ومجيئه بكثرة على ألسنة الفصحاء في خطبهم

(١) مجمل اللغة، ومقاييس اللغة (ر ذ د)، وتهذيب اللغة (ط ش) ج ١١ ص ٢٦٥، وكرره في (ر ذ) ج ١٤
ص ٤٠٦، وانظر المخصص (المطر في موضعه) ج ٩ ص ١١١.

(٢) المحكم (ر ذ د)، والمخصص (المطر في موضعه) ج ٩ ص ١١١، وقد نقل قول أبي حنيفة عن
المخصص محمد حميد الله ص ١٧١ من كتابه: "ملقطات ما نسب عند المتأخرين إلى المجلد الأول
والثاني والرابع الضائعة من كتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري". بيت الحكمة. كراتشي. باكستان
ط/١٩٩٣م.

(٣) أما قوله تعالى: "أن أشكر نعمتك" فليس حجة هنا؛ لأن الأصمعي يتكلم عن تعدية الفعل إلى صاحب
النعمة لا النعمة ذاتها.

(٤) وهذا تضيق منه؛ لأن هذا الاستعمال جاء في شعر، للشاعر مندوحة عنه، ورأى الأصمعي هنا
-فيما يبدو للباحث- موافق لجمهور النحويين الذين رأوا أن الضرورة ما وقع في الشعر اضطر
إليه الشاعر أولاً. انظر لغة الشعر ص ١٣٠.

(٥) إصلاح المنطق ص ٢٨١، وأدب الكاتب ص ٣٢٧، وأما الكسائي فقد أنكره مطلقاً مثل الأصمعي،
واستدل على ذلك بالقرآن. انظر كتابه: ما تلحن فيه العامة ص ١٠٢.

(٦) سنن أبي داود - باب في شكر المعروف - حديث رقم ٤٨١١، وانظر أحاديث أخرى في المعجم
المفهرس لألفاظ الحديث (شكر).

ورسائلهم^(١)، ومن ذلك قول الإمام علي: "لا يُزهدنك في المعروف من لا يشكرك عليه، فقد شكرك عليه من لم يستمتع منك بشيء"^(٢) وقوله لمن ولد له ولدًا: "شكرت الواهب وبورك لك في الموهوب"^(٣)

وإذا كان الأصمعي لم يسمع هذه النصوص لاعتماده على الشعر أكثر من النثر، فقد كان يمكنه - من وجهة نظر الباحث - القياس على عشرات الأفعال التي تعدت مرة بنفسها، ومرة بحرف الجر، ومنها قولهم: نقدت لها مئة ونقدتها، وسمعت له وسمعتة، ونصحت له ونصحتة، ومكنت له ومكنته، واشتقت إليك واشتقتك، وهديته الطريق وإلى الطريق، وسرق زيدًا وسرق منه^(٤)، وما رواه الأصمعي نفسه من قولهم: استحيت من زيد واستحييت زيدًا^(٥).

وقد أحسن ابن درستويه حين قال: "وإنما يجوز ذلك إذا كثر استعمال الفعل وعُرف معناه، واحتيج إلى تخفيفه"^(٦)، وإذا كان الفيومي قد ضعّف الرواية المنقولة عن عمر في القنوت: نشرك ولا نكفرك" وراح يخرجها على الازدواج^(٧)، فماذا يقول في الشواهد الأخرى التي جمعها الباحث؟.

(١) انظر الأدب الكبير لابن المقفع ص ٦٢، والأدب الصغير له ص ١٥٣، والمحاسن والأضداد المنسوب للجاحظ ص ٣٧، ٣٨، وبلاغات النساء لابن طيفور ص ٤٨، والتعازي والمراثي للمبرد ص ٢٣٤، والأغاني ج ١٣ ص ٢١٨، ونهج البلاغة ص ٢١١، ٥٩٨، ونثر الدر لأبي سعيد الأبي ج ١ ص ٣٠٤، ٤١٧، ٤٣٨، ومحاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني ص ١٤٨-١٥٠، وجمهرة خطب العرب ج ٢ ص ٢٦٣، ٣٧١، ٣٧٦، وذيل جمهرة خطب العرب ج ٣ ص ٢٣٧، ٣٤٥، وجمهرة رسائل العرب ج ١ ص ٤٦٢، ٥٣٦، ج ٢ ص ٣٥٤، ٣٧١، ٤٠٠، ج ٣ ص ٦٠.

(٢) نهج البلاغة ص ٧٠٣، والفاضل للمبرد ص ٩٤، وذكره ابن دريد في المجتلى ص ٤١ مع اختلاف يسير في اللفظ.

(٣) نهج البلاغة ص ٧٣٩، ونثر الدر للأبي ج ١ ص ٤٣٨.

(٤) انظر هذه الأفعال وجملة أخرى مثلها في أدب الكاتب (باب إدخال الصفات وإخراجها) ص ٤١٩-٤٢١، والمخصص لابن سيدة ج ١٤ ص ٣٧-٧٤.

(٥) المقصور والممدود للقال ص ٣٢٥.

(٦) تهذيب الفصيح وشرحه ص ١٦٩.

(٧) المصباح المنير (ش ك ر).

وأما تعقب الأصمعي استعمال الفعل "استفاض" متعديًا، فقد تعقبه من قبله
الفراء، ومن بعده ابن السكيت، وتابعهم في ذلك آخرون^(١)، وذكروا أن الصواب
حديث مستفيض.

وإذا كان الباحث لم يعثر على شاهد لتعدية هذا الفعل، فإنه يمكن تصحيح
هذا الاستعمال من قبيل مجيء اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل، ومن ذلك ما حكاه
ابن دريد من أن "العرب جعلت مفعلاً مفعلاً في ثلاثة مواضع: أحسن فهو مُحصَن،
وألفج فهو مُفَجج إذا أفلس، وأسهب فهو مُسَهَّب"^(٢)، وما حكاه ابن سيده من قولهم:
أمر مهول، والأصل: هائل؛ لأنه من قولهم: هالني الأمر، وقد جاء في الشعر
الفصيح^(٣):

ومَهول من المناهل وَخَشٍ

وما حكاه كذلك من قولهم للذكر إذا أنعظ وييس: هو قاسح ومقسوح، وقد
علّق ابن سيده على ذلك بقوله: "هذه حكاية أهل اللغة، ولا أدري للفظ مفعول هنا
وجهًا إلا أن يكون موضوعًا موضع فاعل كقوله: إنه كان وعده مأثيًا، أي آثيًا"^(٤)،
وهذه الآية التي استشهد بها ابن سيده تشبه قول الله تعالى: "حجابًا مستورًا"^(٥) أي
ساترًا. وإن كان ابن كمال باشا قد خرّج الآيتين تخريجًا آخر حيث جعل الوعد هو
الجنة وأهلها يأتونها، وجعل الحجاب مستورًا بمعنى أنه ألا يُرى، وقد فعل هذا؛ لأنه

(١) انظر كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ض ف ي) ج ٣ ص ٩٩، وتهذيب اللغة للأزهري (ف ا ض)
ج ١٢ ص ٧٩، والمصباح المنير (ف و ض)، (ف ي ض)، وعبارته: "وكلام العرب استعماله
لازمًا"، وما يلحن فيه العامة لابن الجوزي ورقة ٧٧، وغلطات العوام له ورقة ٢٥، وغلطات
العوام للسيوطي ورقة ١٢٦.

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ب ح ط) ج ١ ص ٢٢٦، ومع ذلك لم يأخذ ابن دريد بهذه الأمثلة في
تخريج هذا الاستعمال.

(٣) المخصص (الإفزع والخوف) ج ١٢ ص ١٢٤.

(٤) المحكم لابن سيده (ق س ح) ج ٢ ص ٣٩٢، وانظر الآية في مريم/٦.

(٥) الإسراء/٤٥.

يرى أن مجيء "مفعول" بمعنى "فاعل" لا يجرى فيه القياس وهو مقصور على السماع.^(١)

ويمكن للباحث تخريج استعمال العامة كذلك على حذف الصلة تخفيفاً كقوله تعالى: "لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة"^(٢) أى منفكين من كفرهم أو عنه. ويستأنس الباحث بقول الشاعر^(٣):

في حديث من أمره مستفاض

وقد أجاز الليث هذا الاستعمال، ووصفه الفيروز آبادي بأنه لغية^(٤)، في حين تشدد بعض المحدثين فرفضه مطلقاً^(٥)، وأجازه آخرون منهم بشرط إظهار الجار والمجرور؛ فيقال: "مستفاض فيه".^(٦)

وأما تعدية الفعل "قرأ" الثلاثي بنفسه فقد أجازها ابن درستويه قياساً فقال: "وإن شئت حذفت منه (على) كما حذفت حرف الجر من كلته ووزنته إذ لم يلبس وكثر استعماله"^(٧)، ويستدل الباحث على جوازها سماعاً بما جاء في الحديث عن

(١) التنبيه على غلط الجاهل والنبيه لابن كمال باشا ص ١٦ تحقيق الأستاذ المغربي. مطبعة الترقى. دمشق ط/١٣٤٤ هـ.

(٢) تفسير القرطبي. البينة/١، انظر قضية "حذف الجار والمجرور المتعلق بالفعل أو بالمشتق منه" من هذا الفصل.

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (ف ١ ض) ج ١٢ ص ٧٩، وقد وصف الأزهري هذا الشعر بأنه لبعض المحدثين، وأنه ليس بالفصح من كلامهم.

(٤) السابق (ف ١ ض) ج ١٢ ص ٧٩، وانظر القاموس المحيط (ف ١ ض).

(٥) الكتابة الصحيحة. زهدى جار الله ص ٢٦٧ المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت ط/١٩٩٠.

(٦) كيف تكون فصيحاً؟ ص ٤٤ كتبه سامح عبد الحميد. دار الإيمان. الإسكندرية ط/١٩٩٩.

(٧) تصحيح الفصح ص ١٧٢، واكتفى ثعلب في الفصح ص ٢٧٨ بقوله: "اقرأ على فلان السلام".

نافع "أن رجلا أتى ابن عمر فقال: إن فلاناً يقرؤك السلام، قال: إنه بلغني أنه قد أحدث، فإن كان قد أحدث فلا تقرئه مني السلام" (١).

وفيما يخصّ الفعل "أوعد" فإن ابن الأعرابي أجاز تعديته إلى مفعول ثانٍ، وحكى الأزهري: أوعدته خيراً وشرّاً، وإن رأى ابن سيدة أن هذا نادر، ويستدلّ الباحث بما جاء في كتاب هشام بن عبد الملك إلى يوسف بن عمر: "فادعُ إليك أشراف أهل المصر، وأوعدهم العقوبة" (٢) فهذا دليل على جواز تعديّة "أوعد" إلى مفعول ثانٍ، وجواز تعديته إلى الشرّ بدون باء.

وأما تعديّة الفعل "ألا" فقد جاءت في النثر الفصيح، ومنه قول الله تعالى: "لا يألونكم خبالاً" (٣) أي لا يقصّرون في فسادكم، ومنه قول النبي عليه السلام لفاطمة: "ما يبكيك فما ألوتك ونفسي وقد أصبتُ لك خير أهلي" (٤) أي ما قصّرتُ في أمرك وأمرى حيث اخترتُ لك عليّاً زوجاً، كما وجد الباحث هذا الاستعمال في خطب الفصحاء ورسائلهم، ومنه قول أبي بكر حين استخلف عمر: "وإني لم آلُ الله ورسوله ودينه ونفسي وإياكم خيراً" (٥)، كما جاء في قول أبي خراش الهذلي (٦):

أواقِدْ لا آلوك إلا مُهنّداً وجِلْدُ أبي عجلٍ وثيقُ القبائلِ

(١) سنن ابن ماجه - كتاب الفتن - باب الخسوف. حديث رقم ٤٠٦١ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار الريان للتراث (د.ت).

(٢) جمهرة رسائل العرب ج ٢ ص ٣٦٣، وانظر المحكم، وتاج العروس (و ع د).

(٣) آل عمران/ ١١٨، ولعل الأصمعي نسب الآية أو غفل عنها كما حدث في نماذج أخرى. انظر مادة (س ع د)، (س ف ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٤) لسان العرب (أ ل و) دون أن يحتج به على الأصمعي، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (أ ل و).

(٥) طبقات ابن سعد ج ٣ ص ١٤٢، وانظر نماذج أخرى في جمهرة رسائل العرب ج ١ ص ٤٦٢، ج ٢ ص ٧٧، ١٣٧، ٢٦٧، ٣٢٥، ٣٣٨، ٣٨٩.

(٦) ديوان الهذليين ق ٢ ص ١٣٩، وكتاب شرح أشعار الهذليين ج ٣ ص ١٢١٠، وذكره الأزهري في تهذيب اللغة (أ ل ي) ج ١٥ ص ٤٣١ بلفظ "أخالد" دون أن يحتج به على الأصمعي.

وقول عُروة بن الورد (١):

فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي وَمَا أَلُوكَ إِلَّا مَا أَطِيقُ

وقول عمرو بن أحمر الباهلي (٢):

إِذَا مَا الْحَجَازِيَّاتِ أَعْلَقْنَ طَنَبْتُ بِمِثَاءٍ لَا يَأْلُوكَ رَافِضُهَا صَخْرًا

ولا يدرى الباحث كيف أنكر الأصمعي هذا الاستعمال، وكيف قبل ذلك الأزهرى دون أن يردَّ عليه؟!

وأما تعدية الفعل "أقرأ" إلى لفظ السلام فقد جاءت في أحاديث كثيرة (٣) بعضها في البخارى ومسلم، ومنها أن الرسول -عليه الصلاة والسلام- قال لعائشة: "إن جبريل عليه السلام يقرئك السلام" (٤)، كما جاءت في بعض رسائل الفصحاء (٥)، وقد كان أبو حاتم أقلَّ تشددًا من شيخه الأصمعي حين أجاز هذا الاستعمال في لغة، كما أجازَه ابن القطاع (٦). ويرى الباحث أنه ليس ثمة حاجة إلى شواهد بعد استعمال أفصح الفصحاء؛ وبناء على ذلك يكون الأصمعي غير محق في هذا التعقب.

وإذا كان ابن برى قد وافق الأصمعي في استعمال "ساء" لازمًا، و"أساء" متعديًا حيث قال: "إنما نكَّرَ ظنًّا؛ لأنَّ ظنًّا ينتصب على التمييز، وأما أسأتُ به الظنَّ فإنَّ الظنَّ مفعول به؛ ولهذا أتى به معرفة؛ لأنَّ أسأتُ متعدًى" (٧) فقد أجاز أبو زيد أن

(١) عقد الخلاص لابن الحنبلى ص ٢٩١، وكشف الطرة للألوسى ص ١١٤ .

(٢) التكملة للصغانى (ر ف ض).

(٣) انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (أقرأ).

(٤) فتح البارى - كتاب فضائل أصحاب النبى - باب فضل عائشة رضى الله عنها ج ٧ ص ١٣٣ .

(٥) الزاهر لابن الأنبارى ج ٢ ص ٩٢، وأما عبارة "أقرأه الكتاب" فقد جاءت في مواضع كثيرة لا تلزم الأصمعي.

(٦) المصباح المنير (ق ر ي)، وتاج العروس (ق ر أ).

(٧) حواشى ابن برى (س و أ).

يقال: أسأتُ به ظناً وسؤتُ به الظنَّ^(١). ويبدو للباحث أنه فعل ذلك على أساس التسوية بين "فعلت" و"أفعلت"، وهو ما أيّده البحث^(٢).

وأما المثال الأخير فإن الباحث يقبله على التضمنين حيث يمكن تضمين الفعل "دعا" معنى الفعل "طلب"؛ فيكون المعنى: من طلب لى غزيلي كما يقال: طلب لفلان الخير، ويمكن للباحث الاستئناس بقول الله تعالى: "استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم"^(٣).

(١) الأفعال للسرقسطي ج ٣ ص ٤٩٨ .

(٢) ومثل ذلك يقال عن "خلف"، و "أخلف"، ولم يضع الباحث هذين التعقيبين في قضية "فعلت وأفعلت" بالفصل الثاني من البحث؛ لأن الأصمعي لم ينكر إحدى الصيغتين في مقابل الأخرى، وإنما أنكرهما في سياق التعدي وال لزوم.

(٣) الأنفال/ ٢٤.

أنكر الأصمعي رفع المفعول في قول الأعشى (١) :

من دعا لي غزيلي أربح الله تجارتَه

ومن الواضح أن الأصمعي أخذ هنا بالمشهور من كلام العرب، في حين أنه "قد يُرفع المفعول ويُنصب الفاعل عند أمن اللبس، كقولهم: خرق الثوب المسمار، ولا ينقاس ذلك، بل يُقتصر فيه على السماع" (٢) وقال السيوطي: "وسُمع رفع المفعول به ونصب الفاعل، حكوا: خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر" (٣). ثم استشهد السيوطي على ذلك ببيت للأخطل، ولم يكتف بهذا بل استشهد بشاهد على جواز رفع الفاعل والمفعول معاً، وشاهد ثالث على جواز نصبهما معاً ثم علق قائلاً: "والمُبَيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس، ولا يُقاس على شيء من ذلك" (٤).

وقال ابن مالك: "وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر" (٥). وقد أحسن د. تمام حسان حين قال: "إن اللغة العربية - وكل لغة أخرى في الوجود - تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها، وقد خلقت اللغات أساساً للإفهام والفهم، فإذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبس مع عدم توفر إحدى القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى فإن العرب كانت تترخص أحياناً في هذه القرينة اللفظية الإضافية؛ لأن أمن اللبس

(١) انظر مادة (ت ج ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) شرح ابن عقيل ج ٢ ص ١٤٧.

(٣) همع الهوامع للسيوطي ج ١ ص ١٨٦.

(٤) السابق ج ١ ص ١٨٦.

(٥) نقل ذلك عنه الأشموني. انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ج ٢ ص ٧١، وفي ص ٧٠ قول

ابن مالك :

ورفع مفعول به لا يلبس مع نصب فاعل رَوَوْا فلا تفسر

يُتَحَقَّقُ بوجودها وبعده" (١) وبعد أن ضرب سيادته على ذلك أمثلة عديدة من القرآن الكريم وكلام العرب علّق في جُرأة وشجاعة بقوله: "ومن هذا نرى فداحة الخطأ الذي يكمن في اعتبار الحركات الإعرابية أهم ما في النحو العربي" (٢) .

وقد تناول د. محمد حماسة عبد اللطيف هذه القضية - قضية قلب الإعراب - وعرض فيها لآراء بعض النحويين، ومنهم ابن هشام الذي احتج بقراءة أبي جعفر المدنى: "بما حفظ الله" (٣) بنصب اسم الله عز وجل - على نصب الفاعل لفهم المعنى. ثم علّق د. حماسة فقال بحق: "الكلام المقلوب أدعى إلى إثارة الذهن بالتفكير فيه وتشربّه على تودة وريث؛ لأنه يصدم الذهن بما لم يعتدّ عليه من الاستعمالات اللغوية؛ فيجد الإنسان نفسه مضطراً لإعادة النظر وإنعام الفكر فيكون ذلك - ولو كان ممجوجاً - أمكن في النفس وأشبه بعدم النسيان؛ إذ إن الإنسان عادة ما يلصق بذاكرته ما يخرج عن المألوف، ولعل هذا مطلب يكسر له قانون الإعراب أو يُغَيَّر عن وجهه، وإن كنا نرى ما يراه النحاة من وجوب قصر ذلك على السماع" (٤).

ولعل قراءة عمر بن عبد العزيز وأبي حنيفة للآية القرآنية: "إنما يخشى الله من عباده العلماء" (٥) تدخل من هذا الباب - بلا تأويل - لتدحض أى تشدّد في اللغة (٦)، ومن الواضح أن أمن اللبس فيها أوضح من أى تأويل، فكيف يجروا إنسان على أن يضيف الخشية إلى الله، من عباد خلقهم الله مهما بلغ علمهم؟!

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٣٣ د. تمام حسان عالم الكتب ط ٣ / ١٩٩٨ م .

(٢) السابق ص ٢٣٦، ويشير الباحث إلى أن أمن اللبس متحقق في قول الأعشى، كما يمكن الاستئناس بقراءة ابن كثير: "فتلقى آدم من ربه كلمات" بنصب "آدم"، ورفع "كلمات". انظر الحجة لأبي على الفارسي ج ٢ ص ١٨ .

(٣) النساء / ١٢٤، وانظر القراءة في المحتسب ج ١ ص ١٨٨ .

(٤) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص ٣٧٥، ٣٧٦ د. محمد حماسة عبد اللطيف. دار غريب. القاهرة ط / ٢٠٠١ م.

(٥) انظر تفسير القرطبي، ومعجم القراءات القرآنية - فاطر / ٢٨.

(٦) هذا رأى أستاذي وصديقي الشاعر عبد الناصر عيسوى، قاله لى فى أحد لقاءاتى معه.

١٢ - تقديم المفعول على الفعل

أنكر الأصمعي على الراعي تقديمه المفعول على الفعل ^(١) ولا يرى الباحث مُسوِّغاً لهذا الإنكار، فقد جاء في التنزيل: "وأنفسهم كانوا يظلمون" ^(٢)، كما عدَّ ابن جني هذا التقديم مما يقبله القياس ^(٣)، فكيف إذا كان في سياق شعري؟!

وإذا كانت الرتبة من وسائل أمن اللبس التي يستخدمها النحو العربي ^(٤)، فليس في هذا التقديم ما يُحدث لبساً، بل هناك حالات يجب تقديم المفعول فيها على الفعل، وفي هذا يقول ابن مالك ^(٥).

وقد يُجاء بخلاف الأصل وقد يجي المفعول قبل الفعل

(١) انظر مادة (ن ص ل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) الأعراف/١٧٧، وقد جاء هذا التقديم في آيات كثيرة. انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (ظ ل م).

(٣) الخصائص ج ٢ ص ٣٨٤.

(٤) أمن اللبس ص ١٢٧ د. تمام حسان. حوليات كلية دار العلوم. ط/١٩٦٩ م.

(٥) شرح ابن عقيل ج ٢ ص ٩٦.

١٣ - إعمال العامل الثانى فى الاسم الظاهر المتنازع عليه، وإبطال عمل الأول
حكى الأخفش الأصغر فى كتاب الاختيارين أن الأصمعى خطأ قول طفيل
ابن عوف:

وَكُمْنَا مَدْمَاءَ كَانَ مُتَوْنَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْرَبَتْ لَوْنُ مَذْهَبِ

قال الأصمعى: كان الوجه أن يقول: جرى فوقها واستشربته لونُ مذهب،
قال: والعرب تجعل الفعل للآخر وتبطل فعل الأول^(١).

وهذا من التعقبات الغريبة التى تثير انتباه الباحث، وليس سبب الغرابة فى
أن ما يخطئه الأصمعى صحيحٌ فحسب، بل الغرابة فى التناقض الواضح بين ما
نسبه الأصمعى للعرب وبين ما مثَّل به^(٢)، حيث إن طفيلاً جعل الفعل للآخر
فنصب به المتنازع عليه، وهو ما نسبه الأصمعى إلى العرب، فى حين أن
الاستعمال الذى مثَّل به الأصمعى وعدَّه الوجه الذى كان ينبغى أن يقال - عملٍ فيه
الأول فرفع المتنازع عليه فاعلاً، وأهمِل الثانى.

كما أن نسبة إهمال الفعل الأول وإعمال الثانى إلى العرب، فيه شىء من
التعميم؛ لأن من العرب من يفعل العكس فيُعمل الأول ويُهمل الثانى، وعلى هذا
شواهد كثيرة اعتمدها الكوفيون ومنها قول امرئ القيس^(٣):

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال

(١) انظر مادة (ش ع ر) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم
الأصمعى.

(٢) لم يُشر الأخفش إلى هذا التناقض، وكذا لم يعلِّق عليه الأستاذ فخر الدين قباوة محقق الكتاب، وكذلك
د. إياد عبد المجيد إبراهيم الذى نقل هذا النص ص ٤٠ من كتابه: من أعلام البصرة الأصمعى
ناقذاً.

(٣) انظر البيت والشواهد الأخرى فى الكتاب ج ١ ص ٧٩، والإنصاف لأبى البركات بن الأنبارى ج ١
ص ٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ج ١ ص ٧٩، وانظر بحثاً للدكتور شوقى ضيف بعنوان "باب
التنازع" فى كتاب فى أصول اللغة ج ٣ ص ٢٤٠.

ولو أن الأصمعي قال: إن إهمال الأول وإعمال الثاني مذهب البصريين
لكان أقرب إلى الصواب، وقد لفت انتباه الباحث أن سيبويه مثَّل على إعمال الأول
وإهمال الثاني بقول الله تعالى: "والذاكرين الله كثيرًا والذاكرات" ^(١) فعل الأصمعي
أراد هذا الوجه مراعاة للاستعمال القرآني ولم يأخذ بقول طفيل ^(٢) الذي اعترف أنه
جاء على مذهب العرب، وبهذا يخفّ التناقض، ويفهم قول الأصمعي ^(٣).

(١) الأحزاب/ ٣٥، وانظر الكتاب ج ١ ص ٧٤.

(٢) انظر بيت طفيل في ديوانه ص ٢٣ تحقيق د. محمد عبد القادر، وفي أساس البلاغة للزمخشري
(د م ي)، بالإضافة إلى مجيئه مع بيت امرئ القيس في مصادره التي سبقت الإشارة إليها.

(٣) ومما يؤكد ذلك للباحث مجيء بيت طفيل في كتاب الخيل للأصمعي. تحقيق هلال ناجي ص ٢١٢
دون أي تعقُّب.

١٤ - استعمال "حيث" للزمان

ذكر أبو حاتم عن شيخه الأصمعي أنه قال: ومِمَّا تخطئ فيه العامة والخاصة باب "حيث" و"حين" غلط فيه العلماء مثل أبي عبيدة، وسيبويه، ثم شرح أبو حاتم كلام شيخه بأنه وجد في كتاب سيبويه شيئاً كثيراً يجعل "حين" "حيث"، وكذلك في كتاب أبي عبيدة بخطه، ثم بيّن أن "حيث" ظرف للمكان، و"حين" ظرف للزمان، ولكل منهما حد لا يجاوزه، والأكثر من الناس جعلوهما معاً "حيث" ^(١).

وقد حاولت العثور على نصّ سيبويه الذي استعمل فيه "حيث" في موضع "حين" فلم أعثر عليه ^(٢) بل وجدتُ تصريح سيبويه بأن "حيث" للمكان، ومن ذلك قوله: "تقول: حيث تكون أكون.... كأنك قلت: المكان الذي تكون فيه أكون"، وقوله: "ومن ذلك حيثما، صارت لمجيئها بمنزلة أين"، وقوله: "وأما حيث فمكان بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيد" ^(٣).

وأما عن استعمال "حيث" بمعنى "حين" فقد وجدتُ إشارة لابن يعيش يقول فيها: "وقد يستعمل حيث بمعنى الزمان نحو قوله:

للفتى عقلٌ يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه

فاعرفه" ^(٤).

(١) انظر مادة (ح ي ث) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد جاء هذا التعقب في معجم الأصمعي غير مُستوفى.

(٢) لا يعني هذا تكذيب الأصمعي وأبي حاتم؛ فلعلهما اطلعا على نسخة أخرى من الكتاب غير التي اعتمد عليها الأستاذ هارون في تحقيقه للكتاب، وهذا أمر وارد، وقد وجد الأستاذ عاصم بهجة البيطار شواهد من رواية سيبويه في شرح المفصل لابن يعيش ليست في النسخ المطبوعة من الكتاب. انظر فهارس شرح المفصل ص ١٠-١١.

(٣) انظر الكتاب ج ٣ ص ٥٨، ج ٤ ص ٢٢١، ٢٣٣.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ج ٤ ص ٩٢، وفي هامشه إشارة إلى أن هذا الرأي هو رأي الأخفش وأنه خالفه فيه جمهرة النحاة، كما استشهد بهذا البيت الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي ج ٢ ص ٢٩٠ هامش ٣، ويرى الباحث أن هذا الشاهد تصلح فيه "حيث" للزمان والمكان؛ لأن حركة القدم تقتضي مكاناً وزماناً؛ وبهذا لا يصلح الاحتجاج به وحده.

وقد وجدتُ نصًّا من كلام الإمام علىّ يمكن أن يقوَّى كلام ابن يعيش، وذلك قوله في وصف الله: "طبيب دوّار بطبّه قد أحكم مَراهِمه وأحمى مواسمه يضع ذلك حيث الحاجة إليه من قلوب عُمى" ^(١)، وقد أحسن مجمع اللغة العربية المصري حين ذكر أن: "حيث تستعمل ظرف مكان في الأكثر" ^(٢).

(١) نهج البلاغة. اختيار الشريف الرضى ص ٢٥٧، وقد ذكر الأستاذ طاهر يوسف الخطيب أن "حيث" قد

ترد للزمان دون أن يقدّم على ذلك دليلاً أو شاهداً. انظر ص ١٧١ من كتابه: المعجم المفصل في

الإعراب. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط ١ / ١٩٩٢ م .

(٢) المعجم الوسيط (ح ي ث).

١٥ - استعمال "سَخَر" ظرفاً بدون حرف جر

روى الأصمعي عن شيخه أبي عمرو بن العلاء أنه ليس في كلام العرب:
أَتَانَا سَحَرًا، إنما يقولون: أَتَانَا بِسَحَرٍ، وَأَتَانَا أَعْلَى السَّحَرِينَ^(١).

ولعل الأصمعي وشيخه تأثرا بالاستعمال القرآني حيث جاء في التنزيل
العزیز "تَجِينَاهُمْ بِسَحَرٍ"^(٢)، ولكن عدم ورود الاستعمال في القرآن الكريم لا يعني
أنه خطأ بأي حال من الأحوال.

ولم يجد الباحث أحدًا من العلماء ردَّ على الأصمعي، أو صحَّح هذا
الاستعمال مع أنه جاء على ألسنة الفصحاء شعراً ونثراً، ومن ذلك قول أبي النجم
العجلي^(٣):

هَيَّجَهَا نَفْحٌ مِنَ الطَّلِّ سَخَر

وقول صخر الهذلي^(٤):

حَمَامٌ جَاوَبَتْ سَحَرًا حَمَامًا

وقول مليح الهذلي^(٥):

سُحِّرًا وَقَدْ مَلَّ الْوَجِيفَ الرَّوَاحِلُ

(١) انظر مادة (س ح ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) من سورة القمر/ ٣٤.

(٣) ديوان أبي النجم العجلي ص ١٠٢، وذكره القالي في المقصور والممدود ص ٢٧٩ بلفظ "تُضَخْ".

(٤) شرح أشعار الهذليين ص ٢٩٢.

(٥) السابق ج ٣ ص ١٠٥٩، وانظر مصادر أخرى لهذا الشاهد في مادة (س و ق) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

وقول عمر بن أبي ربيعة^(١):

نعم ضجيع الفتى إذا برد الـ (م) ليلٌ سُحيراً وَقَفَقَفَ الصَّـرْدُ

وقول آخر^(٢):

غدونا غُدُوَّةٌ سَحَرًا بليـلـ

ومنها ما رواه الأصمعي نفسه لكعب بن سعد الغنوي^(٣):

سُحيراً وأعجازُ النجوم كأنها سِوارٌ تدلِّي من سِواءٍ أميـلـ

ومنها ما أنشده أبو زيد^(٤):

سُحيراً وأعناقُ المطايا كأنها بقيَّةُ ثُغْبَانٍ أضربها الوصلُ

ولعل الأصمعي رجع عن هذا التعقب^(٥)، لا سيما وقد حكى عنه التبريزي قوله: "المجرَّة في الصيف تُرى سحراً كأنها تلتوى"^(٦)، وقد يكون رجوعه بسبب البيت الذي رواه في كتابه "الأصمعيات"، أو لعله سمع الأبيات الأخرى أو بعضها، وليس هذا الاستعمال مقصوراً على الشعر وحده؛ فقد وجدته الباحث في النثر الفصيح حيث قالت العرب: "إذا طلعت الشَّعْرى سحراً ولم ترَ فيها مطراً فلا تُلْحِقَنَّ فيها إمرة ولا إمراً"^(٧).

(١) الألفاظ لابن السكيت ص ٢١٢، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ف ق ف ق) ج ١ ص ١٦١، والبارع للقالى ص ٥٢٦، وذكره د. المعبيد في كتاب الأمثال للأصمعي ص ١٤٥ بلفظ "قال الأصمعي: مرَّ أعرابي وأنشدنا....."، وجاء بلفظ "شعار" محل "ضجيع" ص ١١٧ من ديوان الشاعر. دار صادر. بيروت ط/١٩٦١م.

(٢) بلا نسبة في الصحاح (ع ش ا)، ولسان العرب وتاج العروس (ع ش و).

(٣) الأصمعيات ص ٧٥، الأصمعية ١٩، وذكره القالي في المقصور والممدود ص ٣٤٧.

(٤) البارع ص ٣٤٧، ولا يضر التصغير في هذه الشواهد؛ لأنه لا يؤثر على التركيب النحوي.

(٥) ومن الممكن أن يكون الأصمعي قد ردَّ على شيخه، ولكن مصادر الباحث لم تسعفه بهذا الرد.

(٦) شرح اختيارات المفضل للتبريزي ج ٣ ص ١٧٠٢.

(٧) مقاييس اللغة لابن فارس (أ م ر)

١٦ - مجيء "إذ" الفجائية بعد "بينما"

روى الأصمعي عن شيخه أبي عمرو بن العلاء أنه ليس من كلام العرب مجيء "إذ" بعد "بينما"، وأن الصواب مجيء جوابها بدونها^(١). ولكن أجاز هذا الاستعمال سيبويه واحتج بقول جميل^(٢) :

بينما نحن بالكثير ضحى إذ أتى راكبٌ على جملة

وقد وُفقَ الباحث إلى أبيات أخرى لحرقه بنت النعمان، والقطامي، وحميد الأرقط، وآخر بلا نسبة^(٣)، وهناك ما أنشده أبو عمرو بن العلاء نفسه لرجل من أهل نجد^(٤):

فاستقدر الله خيراً وارضى به فبينما العُسرُ إذ دارت مياسيرُ

وأما في النثر فقد جاء هذا الاستعمال في بعض الأحاديث، ومنها قوله عليه الصلاة والسلام: "وبينا أنا نائم إذ جىء بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي"^(٥)،

(١) انظر مادة (إذ) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) هكذا في كتاب الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ج ١ ص ٢٥٢، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي ج ٣ ص ١٧٢٢، ولم أجد هذا النقل في الكتاب لسيبويه، والذي فيه ج ٤ ص ٢٣٢ "وأما (إذا) فلما يُستقبل من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف، وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررتُ فإذا زيد قائم. وتكون (إذ) مثلها أيضاً، ولا يليها إلا الفعل الواجب، وذلك قولك: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد."

(٣) خطأ العوام للجوالقي تحقيق هيرن ص ١١٨، واللسان (ب ي ن)، والمصباح المنير (س و ق)، ومعرفة الرتب للثعالبي ورقة ٦٧.

(٤) اللسان (د ه ر)، ورسالة في أعجاز أبيات تغنى في التمثيل عن صدورهما للمبرد، ضمن نوادر المخطوطات ص ١٧٣.

(٥) كنز العمال ج ١١ ص ٤٤١ حديث رقم ٣٢٠٧٢، وانظر أحاديث أخرى في كتاب الدر المنثور للسيوطي - الأعراف / ٨ - ١٠ ج ٣ ص ٦٩ - ٧١، وانظر رياض الصالحين للنووي حديث رقم ٣٤٠ - ٣٤١.

وفى خطب العرب ورسائلهم^(١)، كما حكى الأصمعي نفسه عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: "كنت هاربًا من الحجاج فبينما أنا أطوف بالبيت إذ سمعت أعرابيا ينشد"^(٢)، وقد استعمل الأصمعي ما عدّه خارجًا عن كلام العرب فقال: "حجبتُ مع الرشيد، فبينما أنا أطوف إذ أنا بصوت رقيق."^(٣)، كما استعمل هذا الأسلوب وهو يحكى قصة أم بلقيس عن شيخ له لم يُسمَّه^(٤) حتى الحريري الذي تبع الأصمعي وأبا عمرو في هذا التعقب^(٥) أجاز لنفسه ما حرّمه على الناس حيث قال في المقامة الوبرية: "وبينا هو ينزو ويلين ويستأسد ويستكين إذ غشينا أبو زيد."^(٦)

وإذا صحّ هذا التعقب فيبدو للباحث أن الأصمعي وشيخه أبا عمرو أحدهما أو كليهما قد تراجع عنه، ولا سيما أن عبارة "ليس من كلان العرب...." يعوزها الاستقراء؛ فإن الشواهد من الشعر والنثر تفيد صحة مجيء "إذ" بعد "بينما" أو "بينما".

(١) بلاغات النساء لابن طيفور ص ٧١، ٦٩، ٧٦، ١٣٢، ١٦٨، ٢١٧، وجمهرة رسائل العرب ج ٢ ص ١٦٩، ٤٦٧.

(٢) المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ج ١ ص ٢٧٨.

(٣) تفسير القرطبي - الذاريات/٢٣.

(٤) تاريخ العرب قبل الإسلام ص ٧٨.

(٥) درة الغواص للحريري ص ٢٦٩.

(٦) شرح مقامات الحريري لأبي العباس الشريشي ج ٢ ص ٣٢٢. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١/

١٩٩٨ م.

١٧ - استعمال حرف الجر "من" فى موضع "الباء"

روى الأصمعى عن يونس أنه قال: "إذا قال الرجل: هزئتُ منك، فقد أخطأ، إنما هو هزئتُ بك واستهزأت بك (١)".

وهذا التعقب مما يلفت نظر الباحث؛ لأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض عند كثير من العلماء، وقد تأتى "من" موافقة للباء نحو قول الله تعالى: "ينظرون ~~من~~ طرف خفى" (٢)، "قال الأخفش: قال يونس: أى بطرف خفى. كما تقول العرب: ضربته من السيف، أى بالسيف. وهذا قول كوفى" (٣).

وقد تبع الأصمعى نفسه قول الكوفيين بأن الباء معناها "من" فى قول الشاعر (٤):

بَبَرْدِ مَاءِ الْحَشْرِجِ

وإذا كان الأزهرى لم يُعلق على هذا التعقب الذى رواه لنا (٥)، فإن الباحث يستأنس بالأبواب التى عقدها ابن دريد للحروف التى يقوم بعضها مقام بعض (٦)،

(١) انظر مادة (هـ ز أ) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، ولم يذكره معجم الأصمعى.

(٢) الشورى/ ٤٥،

(٣) الجنى الدانى فى حروف المعانى للحسن المرادى ص ٣١٤ تحقيق د. فخر الدين قباوة وأ. محمد فاضل. دار الكتب العلمية بيروت. لبنان ط ١/ ١٩٩٢م، ولاحظ أن صاحب التفسير فى الآية هو يونس الذى حكى عنه الأصمعى هذا التعقب.

(٤) ارتشاف الضرب لأبى حيان ج ٢ ص ٢٤٧، وانظر مثالا آخر فى كتاب الأمثال للأصمعى تحقيق د. المعبيد. ص ٣٠٦.

(٥) هذا لافت للنظر؛ لأن الأزهرى كثير التعليق والنقد لما يرويه عن العلماء.

(٦) انظر كتاب جمهرة اللغة لابن دريد ج ٣ ص ٤٩١ - ٤٩٤.

كما يمكن للباحث تخريج هذا الاستعمال على سبيل تضمين^(١) الفعل (هزئ) معنى الفعل (سخر) الذي ثبتت تعديته بـ "من" في الاستعمال القرآني^(٢).

وبهذا يتضح للباحث أن الأصمعي لم يأخذ في هذا التعقب بالقياس، بل رواه عن يونس أحد رواد التيار القياسي، مع أن هذا التعقب في موطن هو للاتساع أقرب، حيث تنوب بعض حروف الجر عن بعض.

(١) ذكر المرادى في الجنى الدانى ص ٤٦ أن تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف مز مذهب البصريين.

(٢) انظر التوبة/٧٩، والأنعام/ ١٠، وهود/ ٣٨، والأنبياء/٤١، والحجرات/ ١١.

١٨ - حذف الجار والمجرور المتعلق بالفعل أو بالمشتق منه

أنكر الأصمعي فيما رواه عنه تلميذه أبو حاتم قول العامة: ما يسرني به مفروح^(١)، وعدّه من لحن العامة^(٢)، ويرى الباحث أن سبب الإنكار هو حذف الجار والمجرور المتعلقين بالمشتق؛ لأن العرب تقول: أفرحني الشيء فهو مفروح، وفرحتُ بالشيء فهو مفروح به، ويستدلّ على ذلك بأن أبا حاتم حكى عن الأصمعي أنه قال: " ما يسرني به مفروح، ويقال: مفروح به"^(٣).

وقد تبع الأصمعي في هذا التعقب بعض اللغويين منهم ابن قتيبة، والجوهرى^(٤)، في حين أجازهم آخرون مثل الليث وأبى على الفارسي^(٥)، وقد أحسنا في ذلك؛ لأن حذف الصلة تخفيفاً جائز، ولا سيما أن حذفها لم يحدث لبساً ولا خلطاً في المعنى، كما قالوا: أمر مُجمَع، والأصل مجمع عليه؛ لأنه من قولهم: أجمعتُ على الأمر، وقد جاء في الرجز الفصيح^(٦):

هل أغدُون يوماً وأمرى مُجمَعُ

وقد جاء في الكتاب العزيز في ذم الكافرين: "بل هم قوم يعدلون"^(٧) ولم يفهم أن المقصود العدل المقابل للظلم بل فهم أن المقصود العدل عن الحق والصواب.

(١) انظر مادة (ف ر ح) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٢) مفهوم العامة غير واضح، فقد يكون المقصود به الدهماء، وقد يكون المقصود طبقة المتقنين الذين تنزلق أسنتهم بمتابعة أولئك الدهماء، وفي كلتا الحالتين يختلفون عن الخاصة.

(٣) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستاني ص ١٩١.

(٤) أدب الكاتب لابن قتيبة ص ٣٢٢، والصحاح للجوهري (ف ر ح).

(٥) تهذيب اللغة للأزهري (ف ر ح) ج ٥ ص ٢١، والمخصص لابن سيده (الفرح والإعجاب بالشيء) ج ١٣ ص ١٣٣.

(٦) كتاب النوادر لأبى مسحل الأعرابي ج ١ ص ٤٧٧ تحقيق د. عزة حسن. مطبوعات المجمع العلمي العربي. دمشق.

(٧) تفسير القرطبي النمل / ٦٠، وانظر البيئة / ١.

١٩ - إضافة "أجمع" إضافة ظاهرة، والتأكيد بها بباء زائدة

ذكر ابن قتيبة عن الأصمعي: قوموا بأجمعكم، والأجمع: جماعة جمع، ولا يكون بأجمعكم، ثم ذكر أن غير الأصمعي يجيزها ^(١).

ولفظ "غير" واسع، وفيه حجة كافية لتصحيح هذا الاستعمال الذي تعقبه الأصمعي. وممن أجازوا هذا الاستعمال ابن السكيت حيث قال: "وجاء القوم بأجمعهم وبأجمعهم" ^(٢) كما أجاز به بعض اللغويين المتأخرين عن ابن السكيت ^(٣)؛ فقد قال الرضي: "وقد يضاف أجمع إضافة ظاهرة فيؤكد به، لكن بباء زائدة، نحو: جاءني القوم بأجمعهم" ^(٤)، وقد نقل الآلوسي كلام الرضي ثم علق عليه فقال بحق: "ومثار الخلاف على ما قيل أنه لما امتنع صرفه ذهب بعضهم إلى أنه للوزن والتعريف، وتعريفه بنية الإضافة، وقيل: هو نوع آخر من التعريف مستقل، فمن أجاز إضافته بناه على الأول، ومن منعه بناه على الثاني؛ لأنه كالعلم فلا يضاف، وأما كونه لا يدخله الجار فقليل لأن دخوله يخرج به عن التبعية ولا يخفى ضعفه، فالباء تزداد في بعض ألفاظ التأكيد بلا خلاف نحو جاءني زيد بنفسه وبعينه على أنه بعد السماع لا ينبغي أن يبقى نزاع" ^(٥) ويلفت النظر أن مجمع اللغة العربية المصري اقتصر في معجمه الوسيط على فتح الميم الذي تعقبه الأصمعي، ولعله راعى في ذلك الشيوع وكثرة الاستعمال ^(٦).

(١) انظر مادة (ج م ع) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) إصلاح المنطق ص ١٣٢، وانظر إجازة ابن جنى ورايه في الخصائص ج ١ ص ٨٦.

(٣) الصحاح، والمحكم، والمصباح المنير، والقاموس المحيط، وتاج العروس (ج م ع).

(٤) شرح الرضي على كافي ابن الحاجب ج ٣ ص ٩٤. تحقيق د. عبد العال سالم. عالم الكتب. القاهرة. ط ١/ ٢٠٠٠ م.

(٥) كشف الطرّة ص ١٢٣ - ١٢٤، وذلك في معرض الرد على الحريري الذي تأثر بقول الأصمعي.

(٦) المعجم الوسيط (ج م ع)، ولكن هل الشيوع وكثرة الاستعمال هما السبب في بدء ابن السكيت بهذا الاستعمال الذي أنكره الأصمعي؟!

لَحْنُ الْأَصْمَعِيِّ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِي قَوْلِهِ: مُطَرْنَا الْبَارِخَةَ مَطْرًا وَأَيَّ
مَطْرًا^(١).

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَصْمَعِيَّ مُحِقَّ فِي هَذَا التَّعْقُبِ^(٢)، وَلَعَلَّهُ لَحْنٌ غَيْرُ مَقْصُودٍ مِنَ
الْإِمَامِ مَالِكٍ؛ لِأَنَّ مِثْلَهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ جَرُّ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. وَقَدْ أَدْرَكَ الْأَصْمَعِيُّ نَفْسَهُ
ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ لَهُ: فَلَوْ أَصْلَحْتَ مِنْ لِسَانِكَ، وَلَمْ يَقُلْ لَهُ مِثْلًا: فَلَوْ تَعَلَّمْتَ النُّحُو.

(١) انظر مادة (م ط ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم
الأصمعي.

(٢) جاء في بقية التنبيهات لعلي بن حمزة البصري ص ١٠٩ ما نصه: "حكى أبو العباس أحمد بن يحيى
أن ذا الرمة لما قال:

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألأباب ما تفعلُ الخمرُ

قال الأصمعي: فعولين بالألأباب" وهذا لا يعده الباحث تعقبا نحويا بل هو إعراب يوافق عقيدة
الأصمعي، ومذهبه في الجبر والاختيار؛ فهو خاص بهذا البيت لا بالنحو، بخلاف لحن الإمام مالك
الوارد هنا.

أنكر الأصمعي في أحد كتبه أن يقال: رجل مسلوس، وقال: لا يقال مسلوس إلا مع العقل^(١). وهذا تضيق منه؛ لأنه يقال: رجل أعور، ومن المعلوم أن العور للعين^(٢)، فهذا الذي أنكره جائز على حذف المضاف إليه، وهذا التعقب من الأصمعي شبيه بموقف أبي حاتم ومن بعده ابن دريد حيث منعوا أن يقال: أقرن أو قرناء حتى يضاف إلى الحاجبين^(٣).

ولست أود الاستشهاد بقول ابن السكيت: "رجل مسلوس ولا يقال مسلوس العقل."^(٤)، ولكني أود الإشارة إلى أن أبا مسحل الأعرابي على الرغم من اقتصاره على "مسلوس العقل"^(٥) لم ينكر الحذف، كما **يكن** قياس "مسلوس" على "مسهب"، فقد جاء: "رجل مُسَهَب: ذاهب العقل من لدغ حية أو عقرب، تقول فيه: أُسهب، على ما لم يسم فاعله"^(٦)، وكذلك قولهم "هُبِت: عُدِمَ عقله"^(٧).

(١) انظر مادة (س ل س) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) وإن كان من الممكن أن يحتج شيخنا الأصمعي بأن العور لا يكون إلا للعين؛ ولهذا ساغ الحذف، في حين أنه يقال: مسلوس الشَّمَق، مثلاً.

(٣) انظر كتاب جمهرة اللغة (ر ق ن) ج ٢ ص ٤٠٧، والمخصص لابن سيده (الحاجب) ج ١ ص ٩٢.

(٤) هكذا وقع في الألفاظ لابن السكيت ص ١٨٨، وفي نفسى منه شيء؛ لأنه مخالفة صريحة لقول الأصمعي بل هو عكس كلامه، ويبدو لي أن به سقطاً من خطأ المطبعة وأن الأصل "ولا يقال مسلوس إلا مع العقل" مثل قول الأصمعي؛ لأن ابن السكيت متشدد، والذي يُتَوَقَّع منه أن يجيز ما أنكره الأصمعي لا أن يعكس كلامه، وانظر ما أشرتُ إليه من خطأ في الكتاب نفسه في مادة (ذ و د) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٥) كتاب النوادر ص ٤ لأبي مسحل الأعرابي ص ٤.

(٦) لسان العرب لابن منظور (س ه ب).

(٧) المخصص لابن سيده ج ١٥ ص ٧٣.

وقد أثبت الجوهرى هذا الاستعمال فقال: "المسلوس: الذاهب العقل، وقد
سُلس" (١).

(١) الصحاح (س ل س) وكذا فى المحكم، ولسان العرب (س ل س)؛ وعلى هذا فلا خطأ فى
الاستعمال، ولا حاجة إلى القياس أو تقدير حذف المضاف إليه.

٢٢ - حذف المضاف مع وجود الدلالة عليه

ذكر الجاحظ عن الأصمعي أنه أنكر قول العامة: أكلتُ مَلَّةً؛ لأن الملة لا تؤكل، وإنما تؤكل الخُبْزة، كما جاء في ديوان النابغة أن الأصمعي خطأه في قوله:

رُكبان مكة بين الغيلِ والسَّعدِ

وقال: لا يقال الغيل، إنما هو عين الغيل^(١)، وقد قال بقوله في التعقب الأول ابن السكيت وابن قتيبة^(٢).

ولكن لا يرى الباحث مانعاً في أن تُسمَّى الخبزة ملة على سبيل المحليّة أو المكانية؛ لأنها تُطَبَّخ فيها، أو على حدّ تعبير البطلانيوسى: "كما يُسمَّى الشيء باسم الشيء إذا كان منه بسبب، ويجوز أيضاً أن يراد بقولهم: أطعمنا ملة: أطعمنا خبز ملة، ثم يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه، فإذا كان هذا ممكناً لم يجب أن يجعل غلطاً"^(٣)، كما أجاز بعض العلماء "الغيل" بدون إضافة "عين" إليها، ومنهم ابن سيده الذي قال: "الغيل: كل موضع فيه ماء من واد ونحوه"^(٤).

ولهذا نظائر كثيرة منها قوله تعالى: "واسأل القرية"^(٥)، وقول النبي: "الولد للفراش وللعاهر الحجر"^(٦)، وكتابه - على الصلاة والسلام - إلى أهل البحرين: "قلكم ما أسلمتم عليه غير أن بيت النار لله ورسوله"^(٧)، والمراد: أهل القرية، ومالك الفراش، ومال بيت النار.

(١) انظر مادة (غ ي ل)، (م ل ل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهملهما معجم الأصمعي.

(٢) إصلاح المنطق ص ١٩٩، وأدب الكاتب (باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه) ص ٣٢.

(٣) الاقتضاب ق ٢ ص ٢٧.

(٤) المحكم (غ ي ل)، وانظر كذلك القاموس المحيط (غ ي ل).

(٥) يوسف/ ٨٢، والمجاز نفسه في كلمة (العير) التي في الآية نفسها أيضاً.

(٦) رواه البخاري. انظر فتح الباري - كتاب الفرائض - باب: الولد للفراش حرة كانت أو أمة. حديث

رقم ٦٧٤٩. وانظر مواضع أخرى لهذا الحديث في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (حَجَر).

(٧) جمهرة رسائل العرب ج ١ ص ٤٣.

ومما يلفت نظر الباحث أن الأصمعي أجاز بعض الاستعمالات التي لا تختلف عن هذا الاستعمال في شيء، ومن ذلك ما حكاه عنه الأزهرى من أن "بعض الأشياء رُبَّما سميت باسم غيرها إذا كانت معها أو من سببها، ومنها تسمية الشاة عقيقة لعقيقة الشعر^(١)، ومن ذلك إجازته أن يقال لذي الطُفَيْتَيْن: طُفْيَة، على معنى ذات طُفْيَة^(٢)، وتفسيره قولهم: فلان شديد الأخدع والأبهر على معنى موضع الأخدع والأبهر^(٣)، وتفسيره قول أم سلمة: هذا مكوك المفتى، بأنها أرادت مكوك صاحب المفتى فحذفت المضاف^(٤)، كما روى الأصمعي قول المتلمس^(٥):

لم تدرِ بَصْرَى بما آلَيْتُ من قَسَمٍ ولا دِمَشْقُ إذا دِيس الكداديْسُ

والمراد زرع الكداديس وعلى هذا المجاز لا يرى الباحث مانعاً من قولنا: كبَّ الطفلُ اللبن، على معنى: كب وعاء اللبن، ولا مانع من قولنا: غاب ساعة ونصفاً على معنى ونصف ساعة^(٦)، مادام ثمة دليل على المحذوف، ولكن "لا يجوز على هذا جاء زيد وأنت تريد غلام زيد؛ لأن المجيء يكون له ولا دليل في مثل هذا على المحذوف"^(٧).

وبهذا يتضح للباحث أن الاستعمال صحيح، وأن الأصمعي اكتفى في هذا التعقب بالسماع فقط، ولم يسعه القياس ولا المجاز.

(١) تهذيب اللغة (باب العين والقاف) ج ١ ص ٥٦.

(٢) لسان العرب (ط ف و).

(٣) الصحاح للجوهري (خ د ع).

(٤) الفائق للزمخشري ج ٣ ص ٨٧ تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم وعلى البجاوى. الحلبى. القاهرة ط ٢ / ١٩٧١ م.

(٥) ديوان المتلمس رواية الأصمعي ص ٩٧.

(٦) خطأ هذين الاستعمالين زهدى جار الله فى الكتابة الصحيحة ص ١٥١، ٣٠٤.

(٧) كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص ٣٢. اعتناء عبد العزيز الميمنى. المطبعة السلفية ومكتبتها. القاهرة ط / ١٣٥٠ هـ.

٢٣ - إضافة الشيء إلى نفسه

خطأ الأصمعي قول العامة: عرق النساء، وذكر أن الصواب "النساء" فقط^(١)، ولعله فعل ذلك لأنه سمع "النساء" في أشعار الفصحاء^(٢)، ولم يسمع "عرق النساء"، وقد يكون إنكاره هنا اتباعاً لجمهور البصريين الذين أنكروا إضافة الشيء إلى نفسه^(٣).

وإذا كان كثير من اللغويين قد تأثروا برأى الأصمعي؛ فأنكروا هذا الاستعمال^(٤)، فقد خالفه ابن السكيت حيث أجاز "عرق النساء" حكاية عن أبي زيد^(٥).

وقد أجاز الكوفيون إضافة الشيء إلى نفسه^(٦) مستندين إلى بعض الآيات القرآنية^(٧) كقوله تعالى: "ولدار الآخرة خير"^(٨)، "وما كنت بجانب الغربي"^(٩)، "وحبّ الحصيد"^(١٠)، وقوله: "حقّ اليقين"^(١١)، ووروده كذلك في بعض

(١) انظر مادة (ع ر ق) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٢) انظر ديوان امرئ القيس برواية الأصمعي ص ٣٦، ١٠٤، والأصمعيات ص ١٠٩، ١٤١.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص ٤٣٧.

(٤) أدب الكاتب (باب ما ينقص ويؤثر فيه) ص ٣١٧، والتنبيهات على أغاليط الرواة ص ١٨١، وتصحيح الفصيح ص ٢٦٤، والمحكم (ن س ي).

(٥) إصلاح المنطق ص ١٤١، ١٤٦، مع أن ابن السكيت أحد الذين رووا عن الأصمعي إنكاره هذا الاستعمال!!

(٦) الإنصاف لأبي البركات ص ٤٣٦، ونسب المنع إلى أهل الكوفة خطأ في إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ١٨٢ - التكاثر/٧.

(٧) عدّ الفيومي في المصباح (ع ر م) قوله تعالى: "سبل العرم" - سبأ/١٦ من إضافة الشيء إلى نفسه، وعدّ بعضهم قوله: "دين القيمة" - البينة/٥، و"علم اليقين" - التكاثر/٥ من هذا النحو أيضاً، انظر إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ١٥٩، ١٨١.

(٨) النحل/٣٠.

(٩) القصص/٤.

(١٠) ق/٩.

(١١) الواقعة/٩٦.

الأشعار^(١)، ولهذا لم يجد الكوفيون حرجاً في "عرق النساء" فأجازوه الكسائي، وعدّه ثعلب من الفصيح^(٢).

وقد أحسن ابن الحنبلي حين أجاز ذلك الاستعمال، وعدّه من قبيل إضافة العام إلى الخاص، ومثّل على ذلك بقولهم: شجر الأراك وعلم الفقه^(٣).

هذا من حيث القياس، وأما من حيث السماع فقد وجد الباحث هذا الاستعمال في كلام سيد الفصحاء -عليه الصلاة والسلام- حيث روى ابن عباس أن جماعة من اليهود سألت النبي عما حرّم إسرائيل على نفسه فقال: اشتكى عرق النساء فلم يجد شيئاً يلائمه إلا لحوم الإبل وألبانها فلذلك حرّمها فقالوا: صدقت^(٤).

وورد هذا الاستعمال أيضاً على لسان فروة بن مسيكة المرادي لما توجه إلى رسول الله مفارقاً ملوك كندة حيث قال^(٥):

لما رأيت ملوك كندة أعرضت كالرجل خان الرجل عرق نساها

قربت راحلتى أوم محمدًا أرجو فواضلها وحسن ثرائها

وهذه الأدلة تؤكد فصاحة هذا الاستعمال وتدفع حجج المتشددین، وتصفها بعدم الاستقراء^(٦).

(١) انظر هذه الأشعار في الصحابي لابن فارس ص ٤٠٨، والمحکم لابن سيدة (ع ر ق)، والإنصاف ص ٤٣٧.

(٢) كتاب الفصيح ص ٢٨٩، والتلويح للهروي ص ٤٣، والمقصود والممدود للقالی ص ٨٨.

(٣) سهم الألفاظ لابن الحنبلي ص ٢٩.

(٤) انظر الحديث بتمامه في سنن الترمذي - كتاب التفسير - سورة الرعد. حديث رقم ٣١١٧ ج ٥ ص ٢٩٤، وانظر مواضع أخرى في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (ع ر ق) ج ٤ ص ١٩٨.

(٥) السيرة النبوية لابن هشام ج ٥ ص ٢٨٠ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. دار الجيل. بيروت. (د.ت)، وقد دلتني على قول فروة العلامة الميمني جزاه الله خيراً، وذلك في هامش ١ ص ١٨١ من تحقيقه: التنبيهات لعلي بن حمزة البصري.

(٦) من هؤلاء الزجاج الذي خطأ ثعلباً في إجازته "عرق النساء"، انظر المخصص لابن سيدة (الوركان) ج ٢ ص ٤٢، وكتاب فيما يخطئ العامة للجواليقي ورقة ١٦.

٢٤ - استعمال جمع الكثرة تمييزًا لأدنى العدد

ذكر أبو حاتم عن شيخه الأصمعي أن قوله تعالى: "ثلاثة قُرُوء" جاء على غير قياس، والقياس ثلاثة أقرؤ، ولا يجوز أن يقال: ثلاثة فلوس، إنما يقال: ثلاثة أفلس، فإذا كثرت فهي الفلوس، ولا يقال: ثلاثة كلاب إنما هي ثلاث أكلب^(١).

وهذا التعقب مما يلفت نظر الباحث؛ فقد كان في وسع الأصمعي أن يراعى كعادته الاستعمال القرآني، ولكنه جعل مجيء هذا الاستعمال في القرآن مما لا يقاس عليه في الكلام.

وقد أحسن ابن مالك حين أجاز هذا الاستعمال وإن عدّه قليلاً، وفي هذا يقول:

ثلاثة بالتاء قل للعشـره في عدّ ما آحاده مُذكّره
في الضدّ جرّد والمميّز اجرر جمعاً بلفظ قلة في الأكثر

وشرّحه ابن عقيل فقال: "تقول: عندي ثلاثة أفلس وثلاث أنفس، ويقال: عندي ثلاثة فلوس وثلاث نفوس، فإن لم يكن للاسم إلا جمع كثرة لم يُضَفْ إلا إليه نحو: ثلاثة رجال"^(٢).

وأجاز بعض النحويين وضع أحد الجمعين موضع الآخر اتساعاً لفهم المعنى^(٣)، وذهب بعضهم إلى أن مُميِز الثلاثة إلى العشرة يجوز أن يكون جمع كثرة من غير تأويل، وحمل آخرون الآية على التأويل، والتقدير "ثلاثة من قُرُوء"^(٤)،

(١) انظر مادة (ث ل ث) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وانظر سورة البقرة/٢٢٨.

(٢) شرح ابن عقيل ج ٤ ص ٦٨، وانظر شرح التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٢٧٢.

(٣) يستأنس الباحث في تأييد هذا الرأي بقول سيبويه في الكتاب ج ٣ ص ٥٧٥: "قالوا: ثلاثة شسوع فاستغنوا بها عن أشساع، وقالوا: ثلاثة قُرُوء فاستغنوا بها عن ثلاثة أقرؤ".

(٤) المصباح المنير للفيومي (ق ر أ)، وأوضح المسالك لابن هشام ج ٤ ص ٢٢٠، وكشف الطرة للألوسي ص ١٩٢، ويرى الباحث أنه كان في وسع القائلين بالتأويل في هذه الآية - ومعهم

ويرى الباحث أن في هذه الأقوال بالإضافة إلى أبحاث بعض المجمعين^(١) تخريجاً لما أنكره الأصمعي ومن تبعه من القدماء والمعاصرين^(٢)، كما يرى الباحث أن القلة مفهومة من العدد نفسه؛ لأن من ثلاثة إلى عشرة لا يكون إلا للقلة.

الأصمعي - أن يأخذوا بهذا التأويل في الكلام العادي؛ فيجيزوا ثلاثة فلوس، وكلاب، ورجال، وغيره على حذف "من"، أو ليس القرآن يمثل قمة الفصاحة العربية؟!

(١) قدم الأستاذ محمد شوقي أمين بحثاً إلى مجمع اللغة المصري بعنوان "التعاقب بين جمع القلة وجمع الكثرة" انظر كتاب: في أصول اللغة ج ٣ ص ٧٦ .

(٢) نهى عن هذا الاستعمال في القرن العشرين الميلادي مصطفى جواد في كتابه: قل ولا تقل ص ٤٠، ٥٩، وكذا فعل سامح عبد الحميد ص ٣٣ من كتابه: كيف تكون فصيحاً؟

٢٥ - استعمال "دُون" نعتاً مُجرّداً من "مِنْ"

ذكر أبو حاتم عن الأصمعي أنه يقال: هذا رجل من دُون، ولا يقال: رجل دُون، لم يتكلّموا به^(١).

وهذا الذي أنكره الأصمعي جائز عند غيره، فقد ذكر سيبويه أنهم "قد يقولون: هو دُون، في غير الإضافة، أي هو دُون من القوم، وهذا ثوب دُون، إذا كان رديئاً"^(٢)، وحكى ابن سيده عن اللحياني قوله: "إن أكثر كلام العرب في هذا أن يقال: أنت رجل من دُون، وهذا شيء من دُون، يقولونها مع "مِنْ"، وقد يقال بغير "مِنْ" ثم ذكر ابن سيده إجازة ابن جني: "في شيء دُون"^(٣).

ولعل الأصمعي لم يسمع هذا الاستعمال، أو لعله حكّم الشهرة والشيوع، ولم يأخذ -كعاداته- بالقليل.

(١) انظر مادة (د و ن) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) الكتاب لسيبويه ج ١ ص ٤١٠ .

(٣) المحكم لابن سيده (د و ن) ج ٩ ص ٤٣٥ تحقيق د. عبد الحميد هندواوي .

٢٦ - استعمال "فَعَلَى" نعتاً لمُذَكَّر

حكى الأزهرى عن شمر أنه قال: بلغنى أن الأصمعى قال: قولُ الهذلي: جَمَزَى وَحَيَّدَى خطأ؛ لأن فَعَلَى لا تكون إلا لمؤنث، وذلك فى قول أمية بن أبى عائذ^(١):

كَأْنَى وَرَحَلَى إِذَا زُعَتْهَا عَلَى جَمَزَى جَازَى بِالرَّحَالِ
أَوْ اصْحَمَ حَامٍ جَرَامِيْزِهِ حَزَابِيَّةَ حَيَّدَى بِالذَّحَالِ

وهذا يتناقض مع ما وجدته الباحث فى مصادر أخرى -بعضها أسبق من كتاب الأزهرى- بلفظ: "قال الأصمعى: لم أسمع فَعَلَى إلا فى المؤنث إلا فى بيتٍ لأمية"^(٢) فهذا اللفظ يدل على أن الأصمعى مُخرِّج للاستعمال إلا أنه بيّن أنه نادر، وأنه لم يسمعه إلا فى بيت أمية، ففعل الذين حكوا هذا التعقب عن شمر^(٣) فهموا أن الأصمعى خطأ أمية، وربما كان الأصمعى قد عبّر مرّة بلفظ التخطئة فعلاً ثم رجع عن ذلك.

وأياً ما كان فهذا الاستعمال صحيح خرّجه الأزهرى على الحذف: أى على عَيَّرَ ذى جَمَزَى أى ذى مشية جمزى، ومثّل على ذلك بقولهم: ناقةٌ وكَرَى أى ذات مشية وكَرَى. وهو قول الفارسي أيضاً^(٤)، وخرّجه ابن يعيش بدون حذف فقال: "وقالوا فى الصفة: جَمَزَى وَبَشَكَى وَمَرَطَى، فالجَمَزَى من السُرعة، يقال: هو يعدو الجمزى أى هذا الضرب من العدو، وقالوا: حمار جَمَزَى أى سريع قال الشاعر (البيت) وذلك كما يقال: رجل عدل، وماء غور، والبشكى مثله، يقال: عدا البشكى،

(١) انظر مادة (ج م ز) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، ولم يذكر معجم الأصمعى بلفظ الأزهرى.

(٢) انظر كتاب شرح أشعار الهذليين للسكرى ج ٢ ص ٤٩٨، والمقصود والممدود للقالى ص ١٤٣، والمخصص لابن سيدة (على فعلى) ج ١٥ ص ١٩٧، والمزهر للسيوطى ج ٢ ص ٧١.

(٣) لاحظ فى نص التعقب كلمة "بلغنى" التى تدل على أن شمر لم يسمع هذا التعقب من الأصمعى مع أنه - كما سبق فى التمهيد - من تلاميذه، ولاحظ كذلك أنه لم يحدّد من الذى أبلغه!!

(٤) تهذيب اللغة للأزهرى (ج م ز) ج ١٠ ص ٦٣٠، والمخصص لابن سيدة (على فعلى) ج ١٥ ص ١٩٧.

وناقاة بَشَكَيَ أى سريعة" (١)، والتخريج هنا على أساس النعت بالمصدر، وقد قال ابن مالك (٢):

ونعتوا بمصدر كثيرًا فالتزموا الأفراد والتذكيرا

(١) شرح المفصل لابن يعيش ج ٥ ص ١٠٨، وذكر ابن جنى فى الخصائص ج ٢ ص ١٥٥ بيتكئ أمية

دون اعتراض أو تعرض لرأى الأصمعى.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ج ٣ ص ٦٤، وانظر بحث الأستاذ عطية الصوالحي "النعت

بالمصدر" فى كتاب فى أصول اللغة ج ٢ ص ١٦٠.

اعترض الأصمعي على رواية قول الإمام عليّ: لئن وليتُ بنى أميّة لأفضنّهم نفْضَ القصابِ التُّرابِ الوذِمة. وذكر أن الصواب الوِدام التَّربة^(١).

وهذا التعقُّب مما يلفت نظر الباحث؛ فليس ثمة ما يمنع من تقدُّم الصفة على الموصوف حيث يُعرَب الموصوف في هذه الحالة بدلا من الصفة، ولعلّ الذين رووا حديث عليّ بتقديم الصفة على موصوفها أرادوا المبالغة في كمّية التراب الملتصق بهذه الحزّة من اللحم، وهذا يقتضي جهدا في نفضها ممّا يُوحى بشدة العقاب لبنى أميّة.

(١) انظر مادة (ت ر ب) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

قال الأصمعي: الخلايا السُّنَّ العِظام، واحدها خَلِيَّةٌ، ولا يقال: سفينة خَلِيَّةٌ^(١).
ويبدو للباحث أن سبب التخطئة هنا هو الزيادة التي لا حاجة إليها، ولكن من
الممكن تصحيح هذا الاستعمال استثناسًا بما ذكره النحاة من النعت المؤكَّد^(٢) الذي
مثلوا له بقول الله تعالى: "فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة"^(٣)، وقولهم: أمسِ الدابرُ
لا يعود. ويمكن كذلك الاستشهاد بقول الفرزدق:

تركت حوائم صاديات هَيْمًا

فقد علّق عليه الأصمعي نفسه فقال: "إذا اختلف اللفظ والمعنى واحد،
استحسن العرب إعادة الألفاظ، وذلك أنه قال: صاديات ثم هَيْمًا، وهما جميعًا من
العطش"^(٤).

ولا يدري الباحث لماذا لم يأخذ الأصمعي بهذا الرأي في تصحيح هذا
الاستعمال، كما لا يدري لماذا لم يُعلّق ابن الأنباري على هذا التعقّب الذي لم يجده
الباحث إلا عنده^(٥).

(١) انظر مادة (خ ل ي) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم
الأصمعي.

(٢) شرح ابن عقيل ج ٣ ص ١٩٢، وأوضح المسالك لابن هشام ج ٣ ص ٢٥٨، وشرح شذور الذهب له
ص ٤٠٢، وشرح التصريح على التوضيح ج ٢ ص ١٠٩، وفيه يقول ابن هشام: "الأصل في النعت
أن يكون للإيضاح أو التخصيص، وكونه لغيرهما إنما هو بطريق العرض مجازًا عن استعمال
الشيء في غير ما وُضِعَ له"، وانظر حاشية الصبان على الأشموني ج ٣ ص ٥٩.

(٣) الحاقة/ ١٣ .

(٤) شرح نقائض جرير والفرزدق ج ٣ ص ١٠٤٧ .

(٥) ولكن هناك احتمال، وهو أن يكون الأصمعي قد أنكر استعمال المفرد (سفينة خَلِيَّةٌ)؛ لأن المشهور
عنده استعمال الجمع فقط (السُّنَّ الخلايا)، ولكن من الوارد في العربية جواز استعمال بعض الألفاظ
جموعًا أو مثناة أو مفردة فقط، وفي تلك الحالة يأخذ هذا التعقّب وجهة صرفية لا نحوية.

ذكرت عدة مصادر أن الأصمعي قال: لا يجوز: جلستُ بين زيد فعمرو، ولكن بالواو^(١)، ولهذا خطأ رواية^(٢):

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلٍ بسقط اللوى بين الدخول فحوملٍ

وكان يرويه بالواو.

ولكن وجد الباحث نماذج تصحح ما خطأه الأصمعي، منها قول متمم بن نويرة يرثي أخاه^(٣):

فقال أتبكي كل قبرٍ رأيته لقبرٍ ثوى بين اللوى فالدوانك

وقول بشر بن أبي خازم^(٤):

أمن دمنةٍ عاديةٍ لم تأنسٍ بسقط اللوى بين الكئيب فعسعس

ولهذا التمس العلماء مخرجاً لهذه الرواية؛ فأجيب بأن "التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل، كما يجوز: جلستُ بين العلماء فالزهّاد، وقال بعض البغداديين: الأصل ما بين، فحذف "ما" دون "بين"، والفاء نائبة عن إلى^(٥) ويميل الباحث إلى ما رآه ابن هشام من أن الفاء هنا وقعت بمعنى الواو^(٦)؛ وعليه فلا مانع

(١) انظر حرف الفاء من معجم تعقيبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، ولم أعثر على هذا التعقب في لسان العرب، ولا مصادره التي اعتمد عليها.

(٢) ورد البيت برواية الفاء في جُلّ المصادر، منها شرح القصائد لابن الأنباري ص ١٩، وإعراب القرآن للنحاس - النور/٤٣، وجمهرة أشعار العرب ص ٦١، ١٢٣، والأغاني ج ٩ ص ٨٧، في حين رواه الأصمعي في ديوان امرئ القيس ص ٨ بالواو، وتابعه المبرد في الكامل ج ١ ص ٣٢٥.

(٣) شرح ديوان الحماسة ق ١ ص ٧٩٨ حماسية رقم ٢٦٥، وانظر نماذج أخرى ق ٣ ص ١٢٤١، ق ٣ ص ١٥٠٢.

(٤) ديوان بشر بن أبي خازم ص ٩٩ تحقيق عزة حسن. دمشق. ط/ ١٩٦٠م.

(٥) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٢١٥، ٤٦٦.

(٦) السابق ص ٢١٥، وهناك حروف كثيرة تتبادل فيما بينها، وقد ألّفت كتب متخصصة في هذا الموضوع.

من قولنا: جلسْتُ بين زيد وعمرو، وإن كان الأفصح استعمال الواو كما قال الأصمعي.

٣٠ - ترك صرف ما ينصرف

ذكر المرزبانى أن الأصمعى لحّن ابن قيس الرقيّات فى قوله:

وَمُصْعَبٌ حِينَ جَدَّ الْأَمِّ (١) رُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

لأنه لم يصرف مصعباً (١).

وهذا الذى رآه الأصمعى هو قول البصريين الذين حظروا منع المصروف مطلقاً حتى فى الضرورة الشعرية؛ باستثناء الأخفش الذى أجازها فى الشعر دون اختيار الكلام، وكذا أبو على الفارسى وابن برهان (٢). وعلى العكس منهم أجازها الكوفيون معتمدين على ما ورد من أشعار (٣)، ولأن الشعر عندهم "يحتمل ما لا يحتمله الكلام" (٤).

ومن المتفق عليه أن البصريين والكوفيين أجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف فى الشعر (٥)؛ وذلك لأن الضرورة عندهم تردّ الأشياء إلى أصولها، وقد قرّروا أن صرف الأسماء هو الأصل (٦).

والباحث يرى ما رآه كثيرون قبله من ترجيح مذهب الكوفيين؛ وعليه يخرج بيت ابن الرقيّات؛ تيسيراً على الشعراء، وتخفيفاً عليهم من ضوابط الشعر وزناً وقافية، وفى هذا يقول ابن مالك (٧):

ولا يضطرار أو تناسب صُرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

(١) انظر مادة (ص ع ب) من معجم تعقبات الأصمعى، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى ج ٢ ص ٤٩٣ المكتبة العصرية. صيدا. بيروت ط/١٩٨٧م.

(٣) ذكر الأنبارى واحداً وعشرين بيتاً من هذه الأبيات التى احتج بها الكوفيون. انظر الإنصاف ج ٢ ص ٤٩٣-٥١٢، وانظر لغة الشعر ص ٢٠٠.

(٤) المداخل فى اللغة لأبى عمر الزاهد ص ٨٢ تحقيق محمد عبد الجواد. الأنجلو المصرية ط/١٩٥٦م. (٥) الإنصاف ج ٢ ص ٤٩٣.

(٦) السابق ص ٥١٤، وانظر دليل القياس عند الكوفيين ص ٥١٢ وردود البصريين بعدها.

(٧) شرح ابن عقيل ج ٣ ص ٣٣٨. تحقيق محى الدين عبد الحميد. دار التراث. ط/١٩٨٠م.

٣١ - نداء النكرة، ووصف المنادى المبني، ونصب تابع المنادى

أورد بعض العلماء أن الأصمعي منع نداء النكرة، كما منع وصف المنادى المبني؛ لأنه شبيه بالمضمر، في حين أنه أوجب قطع تابع المنادى في مثل: يا زيد الطويل^(١).

ويلاحظ الباحث تناقضاً في التعقيب الأخيرين إذ كيف يمنع وصف المنادى المبني ثم يتكلم في إعرابه فيوجب القطع، وهل يكون زيد (الأول) في المثال المذكور إلا منادى مبنيًا؟! ومما يثير الانتباه أن أبا حيان الأندلسي روى هذين التعقبين دون أي تعليق.

ولكن من الممكن إزالة هذا التناقض بأن نفهم أن الأصمعي منع وصف المنادى المبني قياساً فقط، ولم يمنعه سماعاً، ويستأنس الباحث بما رواه أبو حيان نفسه عن الفارسي أنه قال "يجوز والقياس ألا يكون"^(٢) فلعل هذا ما أراده الأصمعي، ولعل هذا ما جعل أبا حيان لا يشعر بالتناقض^(٣). وعلى أي حال فقد أجاز هذا الاستعمال سيبويه والخليل والأكثر، وذكر السيوطي أن مشابهة المنادى للضمير عارضة، فكان القياس ألا تعتبر مطلقاً^(٤).

وأما تابع هذا المنادى فيجوز فيه الحمل على الموضع نصباً، وقد نص عليه سيبويه فقال: "ونقول: يا زيدُ زيدُ الطويلُ، وهو قول أبي عمرو، وزعم يونس أن روبة كان يقول: يا زيدُ زيدًا الطويلَ، وأما قول أبي عمرو فكأنه استأنف النداء،

(١) انظر مادة (ن د ي)، (و ص ف) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، ولم يرد هذان التعقبان في معجم الأصمعي.

(٢) ارتشاف الضرب ج ٣ ص ١٢١.

(٣) ويمكن تقديم تفسير آخر، وهو أن الأصمعي لما منع وصف المنادى المبني أوجب القطع في تابعه حتى لا يكون هناك تابع أصلاً؛ وبهذا تحمل هذه القضية تعقبين اثنين فقط لا ثلاثة، ويكون الكلام متسقاً لا تناقض فيه.

(٤) ارتشاف الضرب ج ٣ ص ١٢١، وجمع الهوامع ج ٣ ص ٢٠١.

وتفسير يا زيدُ زيدُ الطويل كتفسير يا زيدُ الطويل، فصار وصف المفرد إذا كان مفردًا بمنزلته لو كان منادى" (١) .

وقد أجاز الوجهين ابن مالك، ورجَّح أبو حيان الحمل على الموضع نصبًا (٢)، ويترجَّح للباحث أن الأصمعي قد تبع في هذا التعقب شيخه أبا عمرو.

وأما نداء النكرة فجائز سواء أكانت مقصودة أو غير مقصودة (٣)، ولا أدرى كيف منعه الأصمعي مطلقًا، وكيف لم يردّ السيوطي على هذا القول واكتفى بقوله: "وذهب الكوفيون إلى جواز ندائها إن كانت خلفًا من موصوف بأن كانت صفة في الأصل حُذِفَ موصوفها وخلفته نحو: يا ذاهبًا، والأصل يا رجلاً ذاهبًا، والمنع إن لم تكن كذلك" (٤).

(١) الكتاب ج ٢ ص ١٨٥، ١٨٦.

(٢) شرح ابن عقيل ج ٣ ص ٢٦٧، وارتشاف الضرب ج ٣ ص ١٣٢.

(٣) شرح ابن عقيل ج ٣ ص ٢٥٨، ٢٥٩.

(٤) همع الهوامع ج ٢ ص ٢٩.

لَحْنُ الْأَصْمَعِيِّ ابْنِ قَيْسِ الرِّقِيَّاتِ فِي بَيْتٍ قَالَ فِيهِ "وَارزِيئْتِيه"، وَقَالَ : كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : وَاَرْزِيئْتَاهُ كَمَا تَقُولُ : وَاَعْمَاهُ، وَاأَخْيَاهُ ^(١) .

وَهَذَا الَّذِي خَطَّاهُ الْأَصْمَعِيُّ أَجَازَهُ سَيَبُويَه حِينَ قَالَ : "وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي النَّدْبَةِ وَاعْلَامِيَه، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ أَقُولَ : وَاعْلَامِي ، فَأَبَيَّنَ الْيَاءَ كَمَا أُبَيِّنُهَا فِي غَيْرِ النَّدَاءِ... ..فَإِذَا بَيَّنَّتِ الْيَاءُ فِي النَّدَاءِ كَمَا بَيَّنَّتْهَا فِي غَيْرِ النَّدَاءِ جَازَ فِيهَا مَا جَازَ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ نَدَاءٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ ، وَهُوَ ابْنُ قَيْسِ الرِّقِيَّاتِ ^(٢) :

تَبْكِيهِمْ دَهْمَاءُ مُعُولَةٍ وَتَقُولُ سَلْمَى وَارزِيئْتِيَه

وَإِذَا لَمْ تُلْحَقِ الْأَلْفُ قُلْتَ : وَازِيدُ، إِذَا لَمْ تُضِفْ ، وَوَازِيدُ، إِذَا أَضِفْتَ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : وَازِيدِي . وَالْإِلْحَاقُ وَغَيْرُ الْإِلْحَاقِ عَرَبِيٌّ فِيمَا زَعَمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَيُونُسُ، وَإِذَا أَضِفْتَ الْمَنْدُوبَ وَأَضِفْتَ إِلَى نَفْسِكَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ فَالْيَاءُ فِيهِ أَبَدًا بَيِّنَةٌ ، وَإِنْ شِئْتَ أَلْحَقْتَ الْأَلْفَ ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تُلْحَقْ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : وَانْقِطَاعَ ظَهْرِيَاهُ، وَوَانْقِطَاعَ ظَهْرِيَّ ^(٣) .

وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ : "أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ حَذْفَ التَّنْوِينِ وَإِثْبَاتَهُ مَعَ فَتْحِهِ فَيَقُولُونَ : وَاعْلَامَ زِيدَاهُ، مُحَافَظَةً عَلَى بَقَاءِ أَلْفِ النَّدْبَةِ ، وَمَعَ كَسْرِهِ وَقَلْبِ الْأَلْفِ يَاءً فَيَقُولُونَ : وَاعْلَامَ زِيدِيَه عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ " ^(٤)

(١) انظر مادة (ر ز أ) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، ولم يذكره معجم الأصمعي.

(٢) هكذا رواية سيبويه، وابن خالويه في إعراب ثلاثين سورة ص ١٦٤، وجاء في ديوان الشاعر بتحقيق د. محمد يوسف نجم ص ٩٩ بلفظ "تبكى لهم أسماء"، وذكره الموشح ص ٢٤٢ بلفظ "تبكيكم أسماء"، ولفظ "وارزيتيه" بالهمزة .

(٣) الكتاب لسيبويه بتصريف يسير ج ٢ ص ٢٢١، ٢٢٢.

(٤) شرح التصريح على التوضيح ج ٢ ص ١٨٣، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ج ١ ص ١٧٠.

وبهذا تتضح صحة هذا الاستعمال ، وأن ابن قيس الرقيات قصده، ولم يلحن، ولم يضطر إليه مراعاة للقافية .

٣٣ - تنوين "صه"، واستعمال "إيه" بدون تنوين

ذكرت عدّة مصادر أن الأصمعي خطأ ذا الرمة في استعماله "إيه" بغير تنوين، وعلى العكس من ذلك ذكر ابن دريد أن الأصمعي خطأ ذا الرمة في استعماله "صه" منوثة، مع أن "صه" و"إيه" من باب واحد^(١).

وقد وجد الباحث ردوداً مهمة من بعض^(٢) كبار النحويين على الأصمعي صوّبوا فيها قول ذي الرمة حيث أجاز قطرب التنوين وعدم التنوين^(٣)، وانبرى أبو على الفارسي للأصمعي فقال: "هذا من أوابد الأصمعي التي يقدم عليها من غير علم؛ لأن هذا يجري مجرى الأصوات، وباب الأصوات كلها والمبنيات بأسرها لا يُنَوَّن إلا ما خُصَّ منها بعلّة الفرقان فيها بين نكرتها ومعرفتها، فما كان منها معرفة جاء بغير تنوين فإذا نكرته نوّنته، وكذلك إيه يا رجل تريد الحديث، وإيه تريد حديثاً"^(٤).

وأما ابن درستويه فقد جعل عدم التنوين هو الأصل في "إيه"؛ لأنها غير متمكنة، وأن من نوّنها لم يقصد بالإخبار شيئاً معروفاً.^(٥)

وقد جاء التنوين وعدمه في القراءات القرآنية حيث قرأ فريق: "ولا تقل لهما أف"، وقرأ آخرون ومنهم أبو عمرو شيخ الأصمعي: "ولا تقل لهما أف" بالكسر بغير تنوين^(٦).

(١) انظر مادة (أى هـ)، (ص هـ)، من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وتعقب "إيه" أشهر، وأما تعقب "صه" فقد انفرد به ابن دريد.

(٢) أسّعمل هنا لفظ "بعض" تحرّزاً، وإن كان ابن يعيش قد استعمل لفظ "جميع" حيث قال: "وجميع النحويين صوّبوا قول ذي الرمة". انظر شرح المفصل له ج ٣ ص ٣٢.

(٣) كتاب الفرق لقطرب ص ١٦٨.

(٤) معجم الأدباء ج ٢ ص ٤٢٠، والأشباه والنظائر ج ٦ ص ٢٠٣، وخزانة الأدب ج ١٠ ص ١٢٤، وحاشية الشيخ حسن العطار ص ٢٢.

(٥) تصحيح الفصيح ص ٢٤٦.

(٦) انظر تخريج القراءتين في إعراب القرآن للنحاس، والبحر المحيط لأبي حيان، وروح المعاني للآلوسي، -الإسراء/ ٢٣ وقد ذكر أبو حيان أربعين لغة في "أف".

ويبدو للباحث أن اكتفاء الأصمعى بالسماع جعله يخطئ التنوين مرة ويخطئ عدم التنوين مرة أخرى، وكل قول منهما يبطل الآخر؛ فلا يعول عليه فى هذه القضية، بل يؤخذ بأراء النحويين فيها، وهم يرون جواز التنوين وعدمه، ويفرقون بينهما فى التعريف والتنكير، بل إن ذا الرمة قال "إيه" بالكسر فقط، يريد التعريف، وقال "صه" بالتنكير حيث موضع التنكير؛ فقد عبر بدقة متناهية عما يراه النحويين.

وتعقب الأصمعى هنا قد يقوى ما حكاه على بن حمزة البصرى من طعن الأصمعى على ذى الرمة؛ "لاعتقاد ذى الرمة العدل، وكان الأصمعى جبرياً وكان الأصمعى لهذه العلة يكثر الأخذ على ذى الرمة، والهوى يردى، ولقد تعدى ذلك إلى أنه كان يعترض عليه فى أفعاله" (١).

(١) بقية التنبيهات لعلى بن حمزة ص ١٠٧-١٠٨.

ذكر بعض العلماء قول الأصمعي: يقال للناقة: حلي لا حليت^(١). ولم يجد الباحث ما يخالف قول الأصمعي، فقد ذكر ابن عقيل أن "أسماء الأصوات ألفاظ استعملت كأسماء الأفعال في الاكتفاء بها دالة على خطاب ما لا يعقل، أو على حكاية صوت من الأصوات... .. وأسماء الأصوات كلها مبنية"^(٢)، وإذا كان اسم الفعل "صه" مثلاً يلزم صورة واحدة، ويكون فاعله ضميراً مستتراً قد يكون: أنت - أنت - أنتما - أنتم - أنتن، على حسب الحالات، فإن اسم الصوت مفرد لا ضمير فيه، وهذا نوع من أنواع الاختلاف بين أسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، وإن كان كل منهما لا يلحقه ضمير^(٣).

وبهذا يتضح أن تعقب الأصمعي موافق لكلام النحويين، ويمكن الاستشهاد بقول ابن مالك^(٤).

وما به خوطب ما لا يعقلُ من مُشبه اسم الفعل صوتاً يُجعلُ
كذا الذي أجدى حكايةً كـ "قَبْ" والزم بنا النوعين فهو قد وجَبْ

(١) انظر مادة (ح ل ي) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) شرح ابن عقيل ج ٣ ص ٣٠٦.

(٣) انظر حاشية الخضري على ابن عقيل ج ٢ ص ٩٢، وشرح التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٢٠١، والنحو الوافي لعباس حسن ج ٤ ص ١٥٣، ١٦٥.

(٤) شرح ابن عقيل ج ٣ ص ٣٠٦، وما أحسن قول الأستاذ عباس حسن: "وما كان مسموعاً عن العرب يجب إبقاؤه على صيغته، وحالته الواردة عنهم من غير إدخال تغيير عليه... .. أما المستحدث بعدهم فيلزم ما شاع فيه؛ لأن إنشاء الأصوات واستحداثها - جائز في كل عصر، ويجري على الجديد المستحدث ما يجري من الأحكام على المسموع الوارد عن العرب" انظر النحو الوافي ج ٤ ص ١٦٤.

٣٥ - حذف ياء "ثمانى" وجعل الإعراب على النون

روى أبو حاتم عن شيخه الأصمعى أنه يقال: ثمانى نسوة، ولا يقال: ثمان، وخطأ قول القائل^(١):

لها ثنايا أربع حسان وأربع فتغرها ثمان

وهذا الذى تعقبه الأصمعى أجاز به بعض اللغويين والنحويين، فقد تعقب ابن برى الحريرى الذى تبع الأصمعى فى قوله، فذكر أن الكوفيين يجيزون حذف الياء فى الندور، وأنشد عليه ثعلب البيت السابق^(٢)، كما أجاز هذا الاستعمال ابن هشام اللخمي مستدلاً ببعض روايات الحديث: "فصلّى ثمان ركعات"^(٣)، وأجاز كذلك ابن هشام الأنصارى، واستدلّ بالبيت^(٤)، ولم يكتفِ الأشمونى بالبيت بل استدلّ بقراءة بعض القراء: "وله الجوار المنشآت"^(٥) بضم الراء، كما ذكر أن هذا الاستعمال وارد فى التركيب واستدلّ بقول الشاعر^(٦):

ولقد شربت ثمانياً وثمانياً وثمان عشرة واثنتين وأربعاً

(١) انظر مادة (ث م ن) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) كشف الطرة للألوسى ص ١٨٩.

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي ص ٨٦.

(٤) انظر شرح التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٢٧٤.

(٥) هى قراءة الحسن البصرى كما ذكر الدمياطى قائلاً: "وعن الحسن رفع رائه، والجمهور على كسرهما؛ لأنه منقوص على فواعل، والياء محذوفة لالتقاء الساكنين، وقراءة الرفع لتناسى المحذوف" إتحاف فضلاء البشر - الرحمن/ ٢٤، ولم أعثر على هذه القراءة فى المحتسب، ونسبها ابن خالويه فى مختصر فى شواذ القرآن ص ١٤٩، ١٥٠ إلى عبد الله بن مسعود، وعبد الوارث عن أبى عمرو، والحسن، واستدلّ بها السيوطى فى المزهج ج ٢ ص ٧١ بلا نسبة.

(٦) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ج ٤ ص ٧٢.

ويستدل الباحث كذلك بقول ابن سيدة: "جَمَل رِبَاعٍ كَرَبَاعٍ، وكذلك الفَرَسُ،
حكاة كُراع، ولا نظير له إلا ثَمَانٌ وَشَنَاحٌ فِي ثَمَانٍ وَشَنَاحٍ، وَالشَّنَاحُ: الطويل" (١).

(١) المحكم لابن سيدة (ر ب ع) ج ٢ ص ١٠١، وقوله "لا نظير له إلا....." فيه حصر وتضييق بلا داع؛
فقد نقل السيوطي في المزهرة ج ٢ ص ٧١ عن ثعلب "رباع ورباع، وثمان وثمان، وجوار وجوار،
ويمان ويمان" ولعل هناك كلمات أخرى لم نسمعها أو لم نُسعفنا بها المصادر.

٣٦ - استعمال " أنى " فى المجازاة

ذكر الأصمعى أنه لم يسمع أحدًا يُجازى بـ "أنى"، ثم علق على قول لبيد .

فأصبحت أنى تأتيا تبتئس بها كلا مركبها تحت رجليك شاجر

قال : أظنه أراد أيًا تأتيا، يريد أى جانبى هذه الناقة أتيت ووجدت مركبه تحت

رجليك شاجرًا^(١).

وهذا الذى قاله الأصمعى مخالف لقول سيبويه الذى عدَّ "أنى" مما يُجازى به

من الظروف، ومثَّل على ذلك ببيت لبيد^(٢)، وكذلك ذكر أبو عبيدة أن "أنى" مجازاة

وفسر بيت لبيد بأنه "من أى جانب أتيت هذه الناقة ووجدت كلا مركبها شاجرًا دافعًا

لك^(٣)، وكذلك ابن يعيش الذى لم يكتفِ ببيت لبيد بل مثَّل بقولهم: "أنى تقم أقم"^(٤).

(١) انظر مادة (أ ن ن) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، ولم يرد فى معجم الأصمعى .

(٢) الكتاب لسيبويه ج ٣ ص ٥٦ ، ٥٨ .

(٣) خزانة الأدب لعبد القادر البغدادى ج ٧ ص ٨٤ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ج ٤ ص ١٠٩ ، ١١٠ .

ذكر عشرون مصدرًا من مصادر البحث^(١) إنكار الأصمعي هذا الاستعمال؛ لأن "شَتَان" ناب عن فعل تقديره تفرّق وتباعد، وهو من الأفعال التي تقتضي فاعليْن؛ لأن التفرّق لا يحصل من واحد. وقد تابع الأصمعي بعض اللغويين مثل ابن السكيت، وابن قتيبة، وابن الجوزي، وابن بالي^(٢)، كما تابعه ابن فارس، وابن درستويه، وابن خالويه^(٣).

وقد أجاد ابن برّي الردّ على الأصمعي ومن تبعه حيث أجاز هذا الاستعمال الذي أنكروه مستشهدًا بشعر لأبي الأسود الدؤلي، والبُعَيْث، والأحوص، وآخر عدّه ابن برّي فصيحًا وإن لم يُسمّه^(٤).

وإذا كان الأصمعي لم يحتجّ بيت ربّعة الرقي، وعدّه مولدًا، فقد احتج به أبو زيد الأنصاري^(٥)، كما وجد الباحث بيتًا آخر لقطري بن الفجاءة^(٦)، بل تمكّن الباحث من العثور على هذا الاستعمال في النثر الفصيح حيث ورد هذا الأسلوب على لسان الإمام عليّ، ومعاوية، وأبي حمزة الشّاري - وهو أموي فصيح^(٧).

(١) انظر مادة (ش ت ت) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمل ابن دريد في جمهرته هذا التعقب، وجلّ من لا يسهو.

(٢) إصلاح المنطق ص ٢٨١، وأدب الكاتب (باب ما ينقص منه ويزاد فيه) ص ٣١٢، وتقويم اللسان ص ١٢٨، وخير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام ص ٣٢.

(٣) الصاحبي ص ٢٣٢، وتصحيح الفصيح ص ٤٤٧، وإعراب ثلاثين سورة - الليل/٤.

(٤) انظر الأبيات في حواشي ابن برّي (ش ت ت)، ونقلهما عنه ابن منظور في لسان العرب (ث ع د)، (ش ت ت)، ونقلهما البغدادي في خزنة الأدب ج ٦ ص ٢٦٤.

(٥) الأغاني ج ١٦ ص ٢٧٢، وانظر بيت ربّعة في ديوانه ص ١٢٥.

(٦) انظر جمهرة رسائل العرب ج ٢ ص ١٥٤.

(٧) انظر نهج البلاغة ص ٦٨٤، وجمهرة خطب العرب ج ٢ ص ٤٧٧، وجمهرة رسائل العرب ج ٢ ص ٣٤.

وقد أجاز ابن يعيش هذا الاستعمال من حيث القياس "لأنه إذا تباعد ما بينهما فقد تباعد كل واحد منهما من الآخر، ولو قال شتان زيد أو عمرو لم يَجُزْ؛ لأن "أو" لأحد الشئيين، والافتراق لا يكون من واحد" (١).

وأما الشيخ محمد الأمير فقد أجازَه على تضمين "شتان" معنى "بعُد" أى "بعُد الفرق الذى بينهما، وعظمت المسافة التى تفاضلا بها" (٢)، وقد يكون ذلك من وجهة نظر الباحث - نوعاً من الإيجاز والاختصار فى كلام العرب.

وقد أحسن أبو زيد الأنصارى - وهو صدوق كثير السماع عن العرب ثقة مقبول الرواية (٣) - حين كَذَب الأصمعى (٤) فى هذه التخطئة، وأجاز هذا التركيب، وأحسن ثعلب كذلك حين عدّه من الفصيح (٥).

(١) شرح المفصل لابن يعيش ج ٣ ص ٣٨.

(٢) حاشية الشيخ محمد الأمير على شرح شذور الذهب ص ٨٨.

(٣) هكذا وصفه الأصمعى. انظر أخبار النحويين البصريين ص ٤٢، وإعراب القرآن للنحاس - المطففين/٣١.

(٤) الأغاني ج ١٦ ص ٢٧٢.

(٥) كتاب الفصيح لثعلب ص ٣١٢ تحقيق مذكور، والتلويح للهروى ص ٧٩، وانظر رأى البطليوسى فى الاقتضاب ق ٣ ص ٢٤٥، وقوله فى ق ٢ ص ٢٢٢ تعليقا على بيت ربعة: "وقد أنكر الأصمعى أشياء كثيرة، كلها صحيح؛ فلا وجه لإدخالها فى لحن العامة من أجل إنكار الأصمعى لها".

٣٨ - حذف همزة الاستفهام

حكى المرزبانى أن الأصمعى روى عن شيخه أبى عمرو إنكاره حذف همزة الاستفهام فى قول عمر بن أبى ربيعة:

ثم قالوا تحبُّها قلتُ بَهْرًا

وقد كاد الباحث يشك فى مثل هذا التعقب ^(١) حتى حكى الأزهرى عن الأصمعى إنكاره قول العامة:

ما عدا من بدا ^(٢)؟ وقوله: إن الصواب: أما عدا من بدا؟ على الاستفهام.

والباحث يتعجب من هذين التعقبين، وممن نقلهما عن الأصمعى أو قال بهما ^(٣) دون أن يعلّق بشيء؛ لأن هذا الحذف له نظائر منها قول امرئ القيس ^(٤):

تُروِّح فى الحىِّ أم تبُتكر وماذا يَضِيرُكَ لو تَنْتَظِر

وقد جاء نظيره من القراءات القرآنية قراءة ابن محيصن، والزُّهْرَى: "أنذرتهم أم لم تنذرهم" ^(٥)، وقد علّل ابن خالويه حذف الهمزة فى - بيت امرئ القيس وأمثاله - بأنه "إنما يجوز حذفها إذا كان بعدها أم لأن أم تدل عليها"، وبنى على هذا الرأى أنه "ليس فى

(١) انظر مادة (ح ب ب) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) انظر مادة (ع د و) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد وقع هذا التعقب فى شفاء الغليل للخفاجى ص ٢٤٢ خطأ بلفظ "قال الأصمعى: ما عدا مما بدا، وهو خطأ" وكذا ذكره بلفظ (مِمّا) د. هادى حمودى فى معجم الأصمعى، وأضاف فى هذه المادة كلاماً لغير الأصمعى على أنه للأصمعى!!

(٣) قال بالتعقب الثانى ابن سيدة فى المخصص (الظلم والميل) ج ٢ ص ٢٠٧، والزبيدى فى تاج العروس (ع د و).

(٤) ديوانه ص ١٤٥. رواية المفضل من نسخة الطوسى مما لم يروه الأصمعى.

(٥) المحتسب يس/١٠ وقد قرأ ابن محيصن الآية السادسة من سورة البقرة مثل ذلك. انظر مختصر فى شواذ القرآن ص ١٠.

كلام العرب ألف استفهام حذفت ولا دلالة عليها إلا في بيت لابن أبي ربيعة، وقد جاء في بيت آخر:

أفرح إن أرزأ الكرام وإن أورثت ذودًا شصائصًا نبلا
أراد: أفرح^(١).

ولست أدري ماذا يقول ابن خالويه - ومن قبله الأصمعي، والأزهري، والمرزباني - في قول الله عز وجل: "قالوا إن لنا لأجرًا إن كنا نحن الغالبين قال نعم وإنكم لمن المقربين"^(٢)، وماذا يقال في قراءة يحيى، والأعرج، وشيبة، وأبى جعفر، وصفوان: "إذا متنا وكنا ترابًا"^(٣).

وإذا كان من الممكن أن يقال إن سياق الآيات دل على حذف الهمزة^(٤)، فكذلك يقال إن سياق الكلام في بيت عمر واضح، وإجابته بعد ذلك تدل، على حذفها، وإن النغمة الكلامية فيما عدّه الأصمعي من قول العامة تدل على الاستفهام من خلال الدلالة الصوتية^(٥).

وقد جاء هذا الحذف في الاستعمال النبوي كذلك حيث جاء في حديث أبي بن كعب قال: صلى رسول الله الصبح فقال: شاهد فلان؟ فقالوا: لا، فقال: شاهد فلان؟

(١) كتاب ليس لابن خالويه ص ٧٠.

(٢) الأعراف/١١٣، ١١٤.

(٣) المحتسب - ق/٣.

(٤) هناك في الكلام الفصحح حذف لا دليل عليه، ومنه كتاب النبي إلى معاذ بن جبل: "فأحسن الجزاء وتنجز الموعد وليذهب أسفك ما هو نازل بك فكان قد" جمهرة رسائل العرب ج ١ ص ٦٦، ومن اللافت للنظر أن أبا حاتم سأل الأصمعي عن "قول الخنساء:

إذ راب دهرٌ وكان الدهرُ رباباً

فقال: أرادت رابني فحذفت المفعول" فعلت وأفعلت لأبي حاتم ص ١٦٧.

(٥) وقد كان أستاذي الدكتور أحمد مختار عمر جريئاً حين ذكر بحق أن تنعيم جملة: "قالوا جزاؤه" بنغمة الاستفهام، وجملة: "من وجد في رحله فهو جزاؤه" بنغمة التقرير، سيقرب معنى الآيات إلى الأذهان ويكشف عن مضمونها. انظر كتابه: علم الدلالة ص ١٣ عالم الكتب. ط ١٩٩٢م، وانظر سورة يوسف/٧٥.

فقالوا: لا، فقال: إن هاتين الصلاتين من أثقل الصلوات على المنافقين. كما جاء في إحدى الروايات أن أبا عبيدة بن الجراح قال: يا رسول الله، أحدٌ خير منا؟ أسلمنا معك وجاهدنا معك. قال: نعم، قوم يكونون بعدكم يؤمنون بى ولم يرونى.

وقد أحسن العكبرى حيث حمل الحديثين على حذف حرف الاستفهام لظهور معناه، كما أحسن حين استدلّ على هذا الحذف ببيت عمر بن أبى ربيعة^(١).

(١) انظر هذا الاستدلال، وتخريج الحديثين فى إعراب الحديث النبوى لأبى البقاء العكبرى ص ٥٥،

١٦٠. تحقيق عبد الإله نبهان. دار الفكر. دمشق. ط ١ / ١٩٨٩ م .

٣٩ - حذف البدل والمُبدل عنه

روى أبو حاتم عن شيخه الأصمعي تخطئته حذف الياء في عبارة "ليهنك الفارس"، وأن الصواب ليهنك، بجزم الهمزة، وليهنك الفارس، بياء ساكنة ^(١).

ويبدو أن الأصمعي أنكر هذا الاستعمال؛ لأن الياء بدل من الهمزة فلا يصح حذفها، ولكن يمكن للباحث أن يُصحح هذا الاستعمال باعتبار أن الهمزة سُهلّت في الفعل الماضي قبل دخول لام الجزم، فكان الفعل "هنا" ومضارعه "يَهْنِي" فإذا دخلت لام الجزم، حذف حرف العلة وهو الياء فقل "ليهن".

ويستدلّ الباحث بمجىء هذا الاستعمال على السنة الفصحاء، ومن ذلك قول ابن قيس الرقيات ^(٢):

لتهنه مصرُ والعراقُ وما بالشام من بَزّه ومن ذهبه

كما جاء في النثر الفصيح، ومنه أن رجلاً هنا رجلاً بغيلاً وُلد له، فقال له: ليهنك الفارس، فقال الإمام على: لا تقل ذلك، ولكن قل: شكرت الواهب وبورك لك في الموهوب ^(٣). وحكي الكسائي أن أعرابية ولدت زوجها غائب فلما قدم، قالوا له: ليهنك الفارس ^(٤) ولا يلزم الأصمعي بعد هذا قول ابن الرومي ^(٥).

ليهنكم يا بني المجهول نسبته فتح تخرم أولاد النبيينا

(١) انظر مادة (ه ن أ) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) ديوانه ص ٨١. تحقيق وشرح د. عزيزة فوّال. دار الجبل. بيروت ط١/ ١٩٩٥م.

(٣) نهج البلاغة للشريف الرضي ص ٧٣٩.

(٤) كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي ص ٧٠.

(٥) نثر الدرّ للأبي ج ١ ص ٣٨٢.

تَعْقِبُ الأصمعي اثني عشر استعمالاً ذكر أنها لا تستعمل إلا بالنفي؛ فلا يقال: قد جاءني من أحد، ولا: بلى يقول ذلك أحد، كما ذكر أنه يقال: ما بالدار عَرِيب، ودَبِيج، وطُورِي، ودُورِي، ووَابِر، ونافحُ ضَرَمَة، وصافر، وديَار، وأَرِم، لا يقال في هذا كله إلا بالنفي، وكذلك ما فتى يذكر كذا، إنما هو في النفي وحده، ويقال: ما قضيتُ العجب من كذا، ولا تكاد العرب تستعمل هذه اللفظة إلا منفيّة، ويقال: ما له هَلْبَسِيس، ولا يقال: له هَلْبَسِيس^(١).

أما كلمة "أحد" فقد وافق قول الأصمعي فيها قول سيبويه: "ولا يجوز لأحد أن تضعه في موضع واجب، لو قلت: كان أحدٌ من آل فلان لم يَجُزْ؛ لأنه وقع في كلامهم نفياً عاماً"^(٢).

ومن المفهوم أن كلام سيبويه والأصمعي عن "أحد" الذي بمعنى العموم، وأما "أحد" الذي بمعنى "واحد" فإنه يستعمل في الإثبات والنفي، نحو قول الله تعالى: "قل هو الله أحد"^(٣)، وقول سفيان الثوري عن سفيان بن عُيينة: "ذلك أحدُ الأحدين"^(٤).

وإذا كان الباحث لا يملك دليلاً على تصحيح استعمال "ديَار" وأخواتها في الإثبات فإنه يستأنس - مجرد استئناس - بأن بعض اللغويين مثل الكسائي، والفراء، وأبى عمرو الشيباني، وابن السكيت، والزمخشري، والصغاني قد ذكروا هذه الكلمات - وغيرها - في النفي دون أن ينكروا استعمالها في الإثبات^(٥)، ويمكن الفهم بأنهم فعلوا ذلك؛ لأن الشهرة عمّت بالذهاب إلى النفي، ولم يقل بالإثبات أحد.

(١) انظر مادة (أ ح د)، (أ ر م)، (ف ت أ)، (ق ض ي)، (ه ل ب س) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهملها معجم الأصمعي.

(٢) الكتاب ج ١ ص ٥٤، ٥٥.

(٣) سورة الإخلاص/ ١.

(٤) تهذيب اللغة (و ح د) ج ٥ ص ١٩٥، وانظر الخصائص ج ٣ ص ٢٦٥.

(٥) انظر كتاب الجيم ج ٢ ص ٢١٦، وإصلاح المنطق ص ٣٩١، والغريب المصنف تحقيق د. العبيدي

ص ٧٦٦، وأساس البلاغة (ط و ر)، (ك و ر)، والتكملة للصغاني (ك ت ع).

وأما استعمال "فتي" في الإيجاب، فيمكن تصحيحه اعتمادًا على ما ذكره الأزهري من نواذر الأعراب: "فتئت من الأمر: إذا نسيته" (١)، وما قاله الأصمعي هو رأى جمهور النحويين، ولعله راعى الاستعمال القرآنى الذى جاء فيه: "تالله تفتأ تذكر يوسف" (٢)، أى: لا تفتأ.

وأما عبارة "قضيتُ منه العجب" فقد أحسن الدفاع عن هذا الاستعمال ابن يعيش إذ قال: "ولا يبعد جوازه إذا أريد الإكثار من العجب تفخيماً لسببه" (٣)، ودافع عنه الخفاجى فقال بحق: "يقضى منه العجب: ينهى أى يبلغ نهايته فى قضاء حاجته أو يفعل، من قضيتُ كذا: فعلته، أو يحكم منه بالعجب، من قضيتُ كذا أى حكمتُ به، والعجب يكون للتعجب ولما يكون منه التعجب، وقول الأصمعي: العرب تقول: ما كدتُ أقضى العجب، والعامّة تقول: قضيتُ العجب، لم يُوافق عليه، والتحقيق يأباه" (٤).

ومما يؤكد صحة هذا الاستعمال أن الحريري - رغم تشدّده الواضح فى درّة الغواص - استعمله فقال فى المقامة الصناعيّة: "فانصرفتُ من حيث أتيتُ وقضيتُ العجب مما رأيتُ" (٥).

(١) تهذيب اللغة (ف ت أ) ج ١٤ ص ٣٣٠، وانظر لسان العرب (ف ت أ)

(٢) يوسف/ ٨٥، وانظر القول بتقدير النفى فى شرح ابن عقيل ج ١ ص ٢٦٣، وأوضح المسالك ج ١ ص ٢٠٧، وحاشية الصبان على الأشموني ج ١ ص ٢٢٨، وانظر إصلاح المنطق ص ٣٨٩.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ج ١ ص ٨.

(٤) شفاء الغليل ص ٢١٩.

(٥) شرح مقامات الحريري ج ١ ص ٥٤.

٤١ - تعقبات أسلوبية

قد أثرت أن أفعل كذا

تعقب الأصمعي هذا الاستعمال، وذكر أن الصواب: إن أثرت أن تفعل كذا فافعله^(١). ولا يدري الباحث لماذا تعقبه؟ فإذا كان قد أنكره لأنه لم يُسمع فلعله استعمل لكنه لم يصله هو، وإذا كان قد أنكره؛ لأنه غير جائز فهذا تحكّم لا مسوّغ له؛ لأن التركيبين مختلفان، فالذى أنكره مستعمل فى الإثبات والتأكيد، والذى صوّبه مستعمل فى الشرط والتعليق، وكلاهما جائز فى العربية. وقد أحسن أبو زيد والليث حين أجازا هذا التركيب^(٢).

أسودان سالخان

ذكر الأصمعي أنه يقال: أسودان سالخ، بدون تثنية^(٣). ولكن ابن دريد حكى تثنية الصفة فقال: "أسودان سالخ، وقد قالوا: سالخان، والأول أعلى"^(٤)، كما أن هذا الاستعمال جائز قياساً على أساس مطابقة النعت للمنوعات فى العدد، ويبدو للباحث أن الأصمعي - ومن قال برأيه من العلماء^(٥) - قد راعوا السماع فقط.

ما سقط حرفاً

أنكر الأصمعي هذا الاستعمال، وذكر أن الصواب: ما أسقط حرفاً، ولا سقط فى حرف^(٦). ولكن الباحث يقبل هذا التركيب - مجرد قبول - على أن "حرفاً"

(١) انظر مادة (أ ث ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) الأفعال للسرقي ج ١ ص ٧١، وتهذيب اللغة (أ ث ر) ج ١٥ ص ١١٩، ولسان العرب (أ ث ر).

(٣) انظر مادة (س ل خ) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) كتاب جمهرة اللغة (خ س ل) ج ٢ ص ٢٢٠، وانظر المحكم لابن سيده، ولسان العرب، وتاج العروس (س ل خ).

(٥) انظر ارتشاف الضرب ج ٢ ص ٥٨٠.

(٦) انظر مادة (س ق ط) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

منصوبة على التمييز، أو على نزع الخافض، أى ما سَقَطَ فى حرف، وأما بناء الفعل للمفعول فلا إشكال فيه، وكان أصل الكلام: ما سقطه أحد فى حرف، أى ما أوقعه. فإن قيل: إنَّ "سَقَطَ" لازم، والصواب "أسقط"، فالجواب أن البحث قد توصَّل إلى جواز التسوية بين "فعل"، و"أفعل" ^(١).

حَذَاءٌ بَيْنَ الْحَذَاءِ

أنكر الأصمعى هذا التركيب، وذكر أن الصواب: حَذَاءٌ بَيْنَ الْحَذْوِ؛ لأن الحَذَاءَ هو النَّعْلُ أو الْخُفَّ ^(٢). وقد حكى القالى هذا التعقب عن أبى حاتم تلميذ الأصمعى ^(٣). ولكن صرَّح الأزهرى بجواز هذا التركيب حيث قال: "رجل حَذَاءٌ: جيّد الحَذَاءِ أى جيّد القدَّ" ^(٤)، وقال ابن سيدة: "حَذَوْتُ النَّعْلَ حَذْوًا وَحِذَاءً قَدَّرْتُهَا عَلَيْهَا، وَحَذَوْتُهَا حَذْوًا وَحِذَاءً: قَطَعْتُهَا" ^(٥).

مَا بى غَدَاءٌ وَلَا عَشَاءٌ

أنكر الأصمعى هذا الاستعمال، وذكر أن الصواب: ما بى تغدُّ ولا تعشُّ ^(٦)، وقد وافقه فى هذا الإنكار ابن السكيت، وابن قتيبة، والجوهري، والزبيدي ^(٧). ولكن يبدو للباحث إمكانية قبول هذا التركيب على أن فى الكلام حذفًا، وكان التقدير: ما بى حاجة إلى غداء ولا عشاء، أى ما بى حاجة إلى طعام. ومن المقرر عريّة أن ما يُعلم يجوز حذفه من الكلام، ويمكن تقديم تفسير آخر، وهو أن القائل أقام اسم المصدر مقام المصدر؛ لأن "غداء" و"عشاء" فى هذا التركيب يذهبان إلى اسم

(١) انظر قضية "فعلت وأفعلت" فى الفصل الثانى من هذا البحث.

(٢) انظر مادة (ح ذ و) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(٣) المقصور والممدود للقالى ص ٤٢٦.

(٤) تهذيب اللغة (ح ذ و) ج ٥ ص ٢٠٤، وانظر لسان العرب (ح ذ ا).

(٥) المخصص (النعال والخفاف) ج ٤ ص ١١٢، وانظر المحكم (ح ذ و)، ومن الغريب أن ابن سيدة هو الذى حكى هذا التعقب، دون أن يردّ على الأصمعى.

(٦) انظر مادة (ع ش و) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٧) إصلاح المنطق ص ٢٩٤، وأدب الكاتب ص ٣١٧، والصاحح، وتاج العروس (ع ش و)، (غ د و).

المصدر، وليس إلى اسم الذات، وإن كان مما يلفت نظر الباحث أنه لم يجد من اللغويين من صوّب هذا الاستعمال.

ما عليه دَفَاءة

ذكر الأزهرى أن الأصمعى أنكر هذا التركيب، وأن الصواب: ما عليه دَفء^(١). وقد تأثر بهذا القول بعض العلماء منهم الجوهري الذي قال: "تقول: ما عليه دَفء؛ لأنه اسم، ولا تقل: ما عليه دَفَاءة؛ لأنه مصدر"^(٢) ولكن الباحث يقبل هذا التركيب على أن في الكلام حذفًا، وكأن الأصل: ما عليه ثوبٌ ذو دَفَاءة. ولعل الأصمعى ومن تبعه اكتفوا بالاستعمال القرآني الذي جاء فيه: "والأنعام خلقها لكم فيها دَفء"^(٣)، ولا يدري الباحث هل خطأ الأصمعى في هذا التعقب العامة، أو الخاصة، أو خطأ عربيًا فصيحًا، وأيًا ما كان فإن رأيه يظل صحيحًا إلى حين ظهور عكس ذلك من العرب.

جعلنى الله فداك، جُعِلْتُ فداك

ذكر الجاحظ أن الأصمعى كان يقول: قولهم: جُعِلْتُ فداك، وجعلنى الله فداك، مُحدَث^(٤). وقد ردَّ الجاحظ فقال بحق: "وقد روى علماء البصريين أن الحسن لما سمع صراخًا في جنازة أم عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر فالتفت، قال له عبد الأعلى: جُعِلْتُ فداك"^(٥)، وقد أثبت هذا الاستعمال عدد من اللغويين كالأزهرى، وابن خالويه^(٦)، والجوهري، والمعري،

(١) انظر مادة (د ف أ) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) الصحاح (د ف أ).

(٣) النحل/٥.

(٤) انظر مادة (ج ع ل)، (ف د ي) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٥) البيان والتبيين ج ٢ ص ٣١٨، وعبد الأعلى هذا من تابعى أهل البصرة روى عن عثمان بن عفان.

انظر ترجمته فى تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلانى ج ٦ ص ٩٥ دار الكتاب الإسلامى. القاهرة ط ١٩٩٣ م.

(٦) تهذيب اللغة (كتاب حرف الحاء) ج ٣ ص ٣٧٣، وإعراب ثلاثين سورة ص ٥١١.

والفيروز آبادي، والزبيدي^(١)، ورؤى أن أعربياً خاطب القمر فقال: جعلني الله فداك، كما رؤى أن رجلاً من بني هاشم يُعرّف بالذندان ولي الإمامة فلما صعد المنبر أرتج عليه فقال: حيّا الله هذه الوجوه، وجعلني فداها^(٢).

وقد يقال: إن الأصمعي لم يكن يقصد بالحادثة هنا الإنكار، ولعلّ قصد أن مثل هذا التعبير لم يُسمَع في الجاهلية، وقد يُستدلّ على ذلك بقول الأصمعي: كتبت إلى الرشيد عنان جارية الناطفي رقعة فيها^(٣)

ولعمري لغيرُ ذا كان أولى بك في الحق يا جعلتُ فداكا

كما أن الأصمعي نفسه استعمل هذا التعبير^(٤). ولكن يُضعف من هذا الاحتمال أن هناك عشرات الكلمات الإسلامية التي لم تعرف في الجاهلية^(٥)، فهل من المعقول أن يكون الأصمعي قد خصّ هذه اللفظة بلفظ الحادثة؟!، والأولى أن يقال إنه رجع عن تعقبه.

هذا ثوب يُقَطَّع وَيُقَطَّع وَيُقَطَّعُنِي وَيَقُطَّعُنِي

أورد بعض العلماء أن الأصمعي لم يعرف هذه الأساليب، لأنها من كلام المولّدين^(٦). وإذا كانت المصادر لم تبين سبب الإنكار فلعل الأصمعي - فيما يبدو للباحث - أنكر الدلالة العكسية في هذه الأساليب؛ لأن الصواب عنده إسناد الفعل إلى الشخص لا إلى الثوب. ولكن خالفه تلميذه أبو حاتم فذكر أن أبا عبيدة حكى ذلك عن

(١) عبث الوليد ص ٢١٥، وانظر الصحاح والقاموس وتاج العروس (ف د ي).

(٢) انظر ذيل جمهرة خطب العرب بمصادره ج ٣ ص ٢٩٠، ٣٥٣.

(٣) العقد الفريد ج ٧ ص ٦٣.

(٤) جاء هذا الاستعمال في "الأصمعي" لأحمد كمال زكي ص ١٢٦، ٣٣٨، والعهد عليه فيما نقله، ولم يبين مصدره.

(٥) من هذه الكلمات: أيام العجوز، فاسق، اللعان. انظر جمهرة اللغة (ص ن ن) ج ١ ص ١٠٣، (ع ن ن) ج ٣ ص ١٣٩، والمصباح المنير (ف س ق).

(٦) انظر مادة (ق ط ع) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

العرب ^(١). وذكر الأخفش كذلك عن أبي عبيدة قوله: "تقول: عرضت الناقة على الحوض أى الحوض على الناقة، وهذا ثوب لا يقطعنى أى لا أقطعه" ^(٢)، وقال ابن فارس: "هذا الثوب يقطعك قميصاً" ^(٣)، وحكى الأزهري عن الليث قوله: "هذا الثوب يقطعك ويُقطع لك ثقطيعاً: إذا صلح أن يُقطع قميصاً" ^(٤) وقال الفيروز آبادي: "قطعنى الثوب: كفانى لتقطيعي، كقطعنى وأقطعنى" ^(٥).

وبهذا تكون هذه الأساليب صحيحة لا خطأ فيها، ويمكن الاستئناس بقول السيوطي: "ومن سنن العرب إضافة الفعل إلى ما ليس فاعلاً في الحقيقة، يقولون: أراد الحائط أن يقع: إذا مال، وفلان يريد أن يموت: إذا كان محتضراً" ^(٦).

أكرمك الله

ذكر الجاحظ عن الأصمعي أن رجلاً قال لأبي عمرو بن العلاء: أكرمك الله، فقال: محدثة ^(٧). ولم يبين الجاحظ سبب إنكار الأصمعي، ولا المقصود من لفظ الحدائث، فهل أنكر الأصمعي صيغة الماضي مثلاً والصواب عنده بالمضارع؟! وماذا كان رأيه في عبارة: كرّم الله وجهه، التي تقال في حق الإمام عليّ؟

ويرى الباحث أن هذا الأسلوب - وإن لم يُسمع في الجاهلية على حدّ المفهوم من كلام الجاحظ - صحيح لا غبار عليه، وقد حكى عن سيبويه قوله: "ومما جاء من المصادر على إضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنه في معنى التعجب قولك:

(١) انظر تهذيب اللغة للأزهري (ق ط ع) ج ١ ص ١٩٢، ولسان العرب (ق ط ع).

(٢) كتاب الاختيارين ص ٢٧٩.

(٣) مقاييس اللغة، ومجمل اللغة (ق ط ع)، وانظر الصحاح (ق ط ع).

(٤) تهذيب اللغة (ق ط ع) ج ١ ص ١٩٢، ولم أقف عليه في المطبوع من كتاب العين.

(٥) القاموس المحيط، وتاج العروس (ق ط ع).

(٦) المزهر للسيوطي (فصل في جملة من سنن العرب التي لا توجد في غير لغتهم) ج ١ ص ٣٣٢.

(٧) انظر مادة (ك ر م) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

كَرَمًا وَصَلَفًا، كَأَنَّهُ يَقُولُ: أَكْرَمَكَ اللَّهُ، وَأَدَامَ لَكَ كَرَمًا" ^(١) ويستأنس الباحث بقول الله تعالى: "وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَالَهُ مِنْ مُكْرِمٍ" ^(٢) ولا يخفى على أحد أن من أسماء الله تعالى: "ذو الجلال والإكرام".

للموت كَأْسٌ

تعقب الأصمعي هذا الأسلوب، وذكر أن الصواب: الموت كأس، وكان ينشد قول أمية بن أبي الصلت ^(٣):

الموت كأس والمرء ذائقها

ولم تبين مصادر البحث سبب الإنكار، ولعله عدم السماع. وربما تكون للأصمعي في هذا التعقب وجهة نظر بلاغية. وقد دافع عن ذلك التركيب أبو علي الفارسي فقال: "وهذا الذي أنكره غير منكر؛ لأن سيبويه قد أنشد:

قد أراهم سقوا بكأس حلاق

فحلاق اسم المنية، وقد أضاف الكأس إليها" ^(٤) كما استشهد ابن بري بأربعة أبيات للجعدى، والخنساء، وأبي ذؤاد، وجريز ^(٥)، كلها تدل على صحة هذا الاستعمال.

(١) هكذا في المحكم، ولسان العرب، وتاج العروس (ك ر م)، والذي في الكتاب ج ١ ص ٣٢٨: "ومما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنه في معنى التعجب، قولك: كَرَمًا وَصَلَفًا، ولكنهم خزلوا الفعل ههنا، كما خزلوه في الأول؛ لأنه صار بدلًا من قولك: أَكْرَمَ بِهِ وَأَصْلَفَ بِهِ".

(٢) الحج/ ١٨.

(٣) انظر مادة (ك أ س) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) التكملة لأبي علي الفارسي ص ١١٦، وانظر البيت لمهل في الكتاب لسبويه ج ٣ ص ٢٧٤.

(٥) حواشي ابن بري (ك أ س).